

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ (١)

(٥٠) كتاب الصداق

[١] باب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال : أخبرنا محمد بن إدریس الشافعی المطلبی قال : قال الله عز وجل : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ [النساء: ٤] ، وقال عز وعلا : ﴿ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٢) [النساء: ٢٥] ، وقال : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [النساء: ٢٤] ، وقال : ﴿ وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٩] ، وقال عز وجل : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ [النساء: ٢٠] ، وقال : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ [النساء: ٣٤] ، وقال : ﴿ وَلَيْسَتَعَفِيفِ الدِّينِ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [النور: ٣٣]

قال الشافعی رحمته الله : فأمر الله الأزواج بأن يؤتوا النساء أجورهن وصدقاتهن ، والأجر هو الصداق ، والصداق هو الأجر والمهر . وهى كلمة عربية تسمى بعدة أسماء ، فيحتمل هذا أن يكون مأموراً بصداق من قرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل ؛ لأنه حق ألزمه المرء نفسه فلا يكون له حبس شيء منه إلا بالمعنى الذى جعله الله تعالى له ، وهو أن يطلّق قبل الدخول . قال الله تعالى ذكره : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] . ويحتمل أن يكون يجب بالعقد وإن لم يسم مهراً ولم يدخل ، ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم أبداً إلا بأن يلزمه المرء نفسه ، ويدخل بالمرأة / وإن لم يسم مهراً . فلما احتمل المعانى الثلاث كان أولاه أن يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع ، واستدلنا بقول الله عز وجل : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ

(١) من (ج) .

(٢) « بالمعروف » : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ (١) ﴿ [ البقرة : ٢٣٦ ]  
 أن عقد النكاح يصح بغير فريضة صداق ، وذلك أن الطلاق لا يقع إلا على من عقد  
 نكاحه ، وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فيثبت ، فهذا دليل (٢) على الخلاف بين  
 النكاح والبيوع . والبيوع لا تنعقد إلا بثمن معلوم ، والنكاح ينعقد بغير مهر ، استدللنا  
 على أن العقدة تصح بالكلام (٣) به ، وأن الصداق لا يفسد عقده أبداً ، فإذا كان هكذا  
 فلو عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام فثبتت العقدة (٤) بالكلام ، وكان للمرأة مهر مثلها  
 إذا أصيبت ، وعلى أنه لا صداق على من طلق إذا لم يسم مهرأ ولم يدخل ، وذلك أنه  
 يجب بالعقدة والميس وإن لم يسم مهرأ بالآية ؛ لقول الله عز وجل : ﴿ وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ  
 وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْبِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [ الاحزاب : ٥٠ ]  
 يريد - والله تعالى أعلم - النكاح والميس بغير مهر .

ودل قول الله عز وجل : ﴿ وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا ﴾ [ النساء : ٢٠ ] على أن لا وقت  
 في الصداق كثر أو قل ، لتركه النهى عن القنطار وهو كثير ، وتركه حد القليل ودلت  
 عليه السنة والقياس على الإجماع فيه . فأقل ما يجوز في المهر أقل ما يتمول (٥)  
 الناس (٦) ، وما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة ، وما يتبايعه الناس بينهم .

فإن قال قائل : ما دل على ذلك ؟ قيل :

[ ٢٢٥٩ ] قول رسول الله ﷺ : « أدوا العلائق » قيل : وما العلائق يا رسول الله ؟  
 قال : « ما تراضى به الأهلون » .

قال الشافعي رحمه الله : ولا يقع اسم علق إلا على شيء مما يتمول وإن قل ، ولا يقع

- (١) « وعلى المقتر قدره » : ليس في ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ) .
- (٢) في ( ج ) : « ثبت بهذا دليل » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .
- (٣) في ( ب ) : « أن العقد يصح بالكلام » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .
- (٤) في ( ج ) : « ثبت العقد » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .
- (٥) في ( ج ) : « في المهر ما يتموله » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .
- (٦) « الناس » : ساقطة من ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ) .

[ ٢٢٥٩ ] \* قط : ( ٣ / ٢٤٤ ) كتاب النكاح - باب المهر - من طريق صالح بن عبد الجبار ، عن محمد بن  
 عبد الرحمن بن البيهقي ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « أنكحوا الأيامي »  
 ثلاثاً . قيل : وما العلائق بينهم يا رسول الله ؟ قال : « ما تراضى عليه الأهلون ، ولو قضيب من  
 أراك » . ( رقم ١٠ ) .

قال ابن القطان : صالح بن عبد الجبار مجهول الحال ، ومحمد بن عبد الرحمن بن البيهقي  
 ضعيف ، وقال البخاري : منكر الحديث [ومن قال فيه ذلك فهو متروك ، كما قال في التاريخ الأوسط] .  
 وأبو له لم تثبت عدالته ، ولينه فيما قاله ظاهر . ( الوهم والإيهام ٣ / ٥٠٣ - ٥٠٤ ) . =

اسم مال ولا علق إلا على ما له قيمة يتبايع بها ، ويكون إذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها وإن قلت ، وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل الفلوس وما يشبه ذلك . والثاني كل منفعة ملكت وحل ثمنها مثل كراء (١) الدار ، وما فى معناها مما تحل أجرته .

قال الشافعى رحمة الله عليه : والقَصْدُ فى الصداق / أحب إلينا ، وأستحب (٢) ألا

٣٥٤  
ب  
ص

(١) فى (ج) : « منفعة » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٢) « وأستحب » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

\* المراسيل لأبى داود : (ص ١٨٦) .

قال أبو داود : حدثنا هناد ، حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عمير الخثعمى ، عن عبد الملك بن المغيرة الطائفى ، عن ابن اليلمانى قال : قال رسول الله ﷺ : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً » . قالوا : يا رسول الله ، ما العلاق بينهم . قال : « ما تراضى عليه أهلوم » .

قال ابن حجر فى التلخيص (٣ / ١٩٠) : إسناده ضعيف جداً ؛ فإنه من رواية محمد بن عبد الرحمن اليلمانى ، عن أبيه عنه ، واختلف فيه ، فقيل عنه : عن ابن عمر ، أخرجه الدارقطنى والطبرانى . . . ورواه الدارقطنى من حديث أبى سعيد الخدرى ، وإسناده ضعيف أيضاً ، وأخرجه البيهقى من حديث عمر بإسناد ضعيف أيضاً .

وقد روى له الدارقطنى شواهد ، وكذلك البيهقى :

\* قط : (٣ / ٢٤٢ - ٢٤٣) كتاب النكاح - باب المهر - من طريق عبد الله بن واقد أبو قتادة ، عن عبد الله بن المؤمل ، عن أبى الزبير ، عن جابر قال : إن كنا لننكح المرأة على الحفنة والحفنتين من الدقيق .

وفيه عبد الله بن واقد أبو قتادة الحرانى ، قال البخارى : سكتوا عنه ، وقال أيضاً : تركوه ، وقال أبو زرعة والدارقطنى : ضعيف ، وعن ابن معين : ليس بشيء . وأيضاً فيه عبد الله بن المؤمل المخزومى المكى ، قال النسائى والدارقطنى : ضعيف ، كذا فى الميزان .

ومن طريق على بن عاصم ، عن أبى هارون العبدى ، عن أبى سعيد قال : سألتنا رسول الله ﷺ عن صداق النساء ، فقال : « ما اصطلح عليه أهلوم » .

وفيه على بن عاصم ، قال يعقوب بن شيبه : أصحابنا مختلفون فيه ، وفيه أبو هارون العبدى : اسمه عمارة بن جوين ، قال ابن الجوزى : قال حماد بن زيد : كان كذاباً ، قاله الزيلعى ، وقال أحمد : ليس بشيء ، وقال ابن معين : ضعيف ، وقال ابن حبان : كان يروى عن أبى سعيد ما ليس من حديثه ، قال الجوزجاني : كذاب مفتر . كذا فى الميزان .

ومن طريق يعقوب بن عطاء ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله قال : كنا نكح على عهد رسول الله ﷺ على القبض من الطعام .

ويعقوب بن عطاء ضعفه أحمد ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين : ضعيف . كذا فى الميزان .

\* السنن الكبرى : (٧ / ٢٤٠) كتاب الصداق - باب ما يجوز أن يكون مهراً - من طريق يحيى بن آدم ، عن شريك ، عن إسماعيل بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عباس رضيهما الله عنهما : قال : إن رضيت بسواك أراك فهو لها مهر .

أقول : هذا كله يدل على أن للحديث أصلاً ، والله عز وجل وتعالى أعلم .

يزاد فى المهر على ما أصدق رسول الله ﷺ نساءه وبناته ، وذلك خمسمائة درهم طلباً للبركة فى موافقة كل أمر فعله رسول الله ﷺ .

[ ٢٢٦٠ ] أخبرنا عبد العزيز بن محمد ، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد ، عن محمد ابن إبراهيم بن الحارث التيمى ، عن أبى سلمة قال : سألت عائشة كم كان صداق النبى ﷺ ؟ قالت : كان صداقه لأزواجه اثنتى عشرة أوقية ونش ، قالت : أتدرى ما النش ؟ قلت : لا ، قالت : نصف أوقية .

[ ٢٢٦١ ] أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك : أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل ، فطار منهم سهم (١) عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع ، قال له سعد : تعال حتى أقاسمك مالى ، وأنزل لك عن أى امرأتى شئت ، وأكفيك العمل ، فقال له عبد الرحمن : بارك الله لك فى أهلك ومالك ، / دلونى على السوق ، فخرج إليه فأصاب شيئاً ، فخطب امرأة فتزوجها ، فقال له رسول الله ﷺ : « على كم تزوجتها يا عبد الرحمن ؟ » قال : على نواة من ذهب ، فقال : « أولم ولو بشاة » .

٨١/ب  
ج

[ ٢٢٦٢ ] قال الشافعى رحمته الله : أخبرنا مالك قال : حدثنى حميد الطويل ، عن (١) فى (ب) : « فطار سهم عبد الرحمن » ، وفى (ج) : « فطار منهم عبد الرحمن » ، وما أثبتناه من (ص) .

[ ٢٢٦٠ ] \* م : ( ٢ / ١٠٤٢ ) ( ١٦ ) كتاب النكاح - ( ١٣ ) باب الصداق - من طريق عبد العزيز بن محمد بهذا الإسناد نحوه . وفيه زيادة : فتلك خمسمائة درهم ، فهذا صداق رسول الله ﷺ لأزواجه . ( رقم ٧٨ / ١٤٢٦ ) .

وفيه : « اثنتى عشرة أوقية ونشاً » بالنصب ، وعندنا هنا فى المطبوع والمخطوط « ونش » بدون ألف . والله عز وجل وتعالى أعلم .

[ ٢٢٦١ ] \* خ : ( ٣ / ٣٧٩ ) ( ٦٧ ) كتاب النكاح - ( ٦٨ ) باب الوليمة ولو بشاة - عن على ( بن المدينى ) عن سفيان ( بن عيينة ) به - وإن كان البخارى قد قطعه إلى حديثين . ( رقم ٥١٦٧ ) .  
وفى حديث البخارى تصريح بتحديث حميد لسفيان بن عيينة وتحديث أنس رحمته الله لحميد ، فانتفى تديسهما .

وقد رواه فى مسلم من طريق شعبة عن قتادة وحميد . وتخريجه فى الحديث التالى .  
[ ٢٢٦٢ ] \* خ : ( ٣ / ٣٧٦ ) ( ٦٧ ) كتاب النكاح - ( ٥٤ ) باب الصفرة للمتزوج - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . ( رقم ٥١٥٣ ) .

\* م : ( ٢ / ١٠٤٢ - ١٠٤٣ ) فى الكتاب والباب السابقين - من طريق حماد بن زيد ، عن ثابت ، عن أنس نحوه . وفيه : « فبارك الله لك » .  
ومن طريق أبى عوانة ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك نحوه بدون قوله : « أثر صفرة » .  
ومن طريق شعبة ، عن قتادة وحميد ، عن أنس نحو السابق .

أنس بن مالك : أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي ﷺ وبه أثر صفرة ، فسأله رسول الله ﷺ ، فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار ، فقال رسول الله ﷺ : « كم سقت إليها ؟ » قال : زنة نواة من ذهب ، فقال له رسول الله ﷺ : « أولم ولو بشاة » .

قال الشافعي رحمه الله : فكان بيننا في كتاب الله عز وجل أن على النكاح الواطئ صداقاً لما ذكرت ، ففرض الله في الإماء أن يُنكحُنَّ بإذن أهلهن ، ويؤتين أجورهن ، والأجر الصداق . وبقوله : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [ النساء : ٢٤ ] وقال الله (١) عز وجل : ﴿ وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ الآية [ الاحزاب : ٥٠ ] .

قال الشافعي رحمه الله : خالصة بهبة ولا مهر ، فأعلم أنها للنبي ﷺ دون المؤمنين .

قال : فأى نكاح وقع بلا مهر فهو ثابت ، ومتى قامت المرأة بمهرها فلها أن يفرض لها مهر مثلها ، وكذلك إن دخل بها الزوج ولم يفرض لها فلها مهر مثلها ، ولا يخرج الزوج من (٢) أن ينكحها بلا مهر ، ثم يطلق قبل الدخول ، فيكون لها المتعة . وذلك الموضع الذي أخرج الله به الزوج من نصف المهر المسمى إذا طلق قبل أن يدخل بها ، وسواء في ذلك كل زوجة حرة مسلمة ، أو ذمية ، وأمة مسلمة ، ومدبرة ، ومكاتبة ، وكل من لم يكمل فيه العتق . قال الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٣٧ ] . فجعل الله تعالى الفرض في ذلك إلى الأزواج ، فدل على أنه برضى الزوجة ؛ لأن الفرض على الزوج للمرأة ، ولا يلزم الزوج والمرأة إلا باجماعهما ، ولم يحدد فيه شيء ، فدل كتاب الله عز وجل على أن الصداق ما تراضى به المتناكحان ، كما يكون البيع ما تراضى به المتبايعان ، وكذلك دلت سنة رسول الله ﷺ ، فلم يجز في كل صداق مسمى إلا أن يكون ثمناً من الأثمان .

قال الشافعي رحمه الله : وكل ما جاز أن يكون مبيعاً أو مستأجراً بشمن جاز أن يكون

(١) لفظ الجلالة سقط من ( ج ، ب ) ، وأثبتناه من ( ص ) .

(٢) « من » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ص ، ب ) .

= ومن طريق شعبة عن حميد نحو السابق .

ومن طريق النضر بن شميل ، عن شعبة ، عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس به ، وفيه : رأيت رسول الله ﷺ وعلى بشاشة العرس ، فقلت : تزوجت امرأة من الأنصار ، فقال : « كم أصدقها ؟ » فقلت : نواة من ذهب .

ومن طريق أخرى . أرقام ( ٧٩ - ٨٣ / ١٤٢٧ ) .

صداقاً ، وما لم يجز فيهما لم يجز في الصداق ، فلا يجوز الصداق إلا معلوماً ، ومن عين يحل بيعها نقداً ، أو إلى أجل ، وسواء قل ذلك أو كثر ، فيجوز أن ينكح الرجل المرأة على الدرهم ، وعلى أقل من الدرهم ، وعلى الشيء يراه بأقل من قيمة الدرهم وأقل ما له ثمن ، إذا رضيت المرأة المنكوحة وكانت ممن يجوز أمرها في مالها .

قال الشافعي رحمه الله عليه : ويجوز أن تنكحه على أن يخطب لها ثوباً ، أو يبنى لها داراً ، أو يخدمها شهراً ، أو يعمل لها عملاً ما كان ، أو يعلمها قرآناً مسمى ، أو يعلم لها عبداً عملاً مسمى (١) ، وما أشبه هذا .

[ ٢٢٦٣ ] قال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد : أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إنى قد وهبت نفسي لك ، فقامت قياماً / طويلاً ، فقام رجل ، فقال : / يا رسول الله ، زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة ، فقال رسول الله ﷺ : « هل عندك من شيء تُصدقها إياه » ، فقال : ما عندي إلا إزارى هذا ، قال : فقال النبي ﷺ : « إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك ، فالتمس لها شيئاً » ، فقال : ما أجد شيئاً ، فقال : « التمس ولو خاتماً من حديد » ، فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال : ما أجد شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : « هل معك من القرآن شيء ؟ » ، قال : نعم ، سورة كذا وسورة كذا ، لسور سماها ، فقال رسول الله ﷺ : « قد (٢) زوجتكها بما معك من القرآن » .

قال الشافعي رحمه الله : وخاتم الحديد لا يسوى قريباً من الدرهم ، ولكن له ثمن يتبايع به .

[ ٢٢٦٤ ] قال الشافعي : وبلغنا أن رسول الله ﷺ قال : « أدوا العلائق » فقالوا :

(١) « عملاً مسمى » : سقط من ( ب ، ج ) ، وأثبتناه من ( ص ) .

(٢) « قد » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .

[ ٢٢٦٣ ] \* ط : ( ٢ / ٥٢٦ ) ( ٢٨ ) كتاب النكاح - ( ٣ ) باب ما جاء في الصداق والحباء - عن أبي حازم بن

دينار به .

\* خ : ( ٣ / ٣٧٠ ) ( ٦٧ ) كتاب النكاح - ( ٤٠ ) باب السلطان ولي - عن عبد الله بن يوسف عن

مالك به . ( رقم ٥١٣٥ ) .

\* م : ( ٢ / ١٠٤٠ - ١٠٤١ ) ( ١٦ ) كتاب النكاح - ( ١٣ ) باب الصداق - من طرق عن أبي حازم

بنحوه . وفي بعضها : « اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن » .

وفي بعضها : « انطلق فقد زوجتكها فعلها من القرآن » . ( رقم ٧٦ - ٧٧ / ١٤٢٥ ) .

[ ٢٢٦٤ ] سبق برقم : [ ٢٢٥٩ ] قريباً في هذا الكتاب والباب . وخرج هناك .

وما العلائق ؟ قال : « ما تراضى به الأهلون » .

[ ٢٢٦٥ ] ويلغنا أن رسول الله ﷺ قال : « من استحل بدرهم فقد استحل » .

[ ٢٢٦٦ ] قال الشافعي : ويلغنا أن رسول الله ﷺ أجاز نكاحاً على نعلين .

[٢٢٦٥] \* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٣ / ٤٩٢ ) كتاب النكاح - ( ٦٣ ) ما قالوا في مهر النساء - عن وكيع عن ابن أبي ليبة ، عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « من استحل ... » [ هكذا جاء في هذه النسخة المطبوعة ، وفيه إضافة إلى هذا النقص - تحريف فقال : عن ابن أبي ليبة ، وقد عزاها البيهقي إلى ابن أبي شيبة على الصواب ٧ / ٢٣٨ ] .

وبقية الرواية عند ابن أبي شيبة : قال : وسمعت وكيعاً يفتي به ، يقول : يتزوجها بدرهم . ( رقم ١٦٣٦٢ ) .

\* السنن الكبرى للبيهقي : ( ٧ / ٢٣٨ ) كتاب الصداق - باب ما يجوز أن يكون مهراً - من طريق وكيع ، عن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي ليبة ، عن جده أبي ليبة : أن رسول الله ﷺ قال : « من استحل بدرهم فقد استحل - يعنى النكاح » . ( رقم ١٤٣٧٢ ) .

قال صاحب الجوهر النقي : مع هذا الاختلاف [ أى بين رواية ابن أبي شيبة ورواية البيهقي ] اختلف في اسم ابن عبد الرحمن ، فقال البيهقي وغيره : يحيى ، وقال ابن منده في معرفة الصحابة : الحسن ، وكذا قال صاحب الاستيعاب ، وذكر الطحاوى في أحكام القرآن هذا الحديث ثم قال : هذا الإسناد لا يقطع به أهل الرواية .

قال ابن حجر في التلخيص : وأخرجه ابن شاهين في كتاب النكاح له من طريق جارية بن هرم ، عن يحيى ، عن أبيه ، عن جده بلفظ : « يستحل النكاح بدرهمين فصاعداً » . ( التلخيص ٣ / ١٩٠ رقم ١٥٥١ ) .

وله شاهد من حديث جابر ، رواه أبو داود :

\* د : ( ٢ / ٥٨٥ ) ( ٦ ) كتاب النكاح - ( ٣٠ ) باب قلة المهر - من طريق يزيد [ بن هارون ] عن موسى بن مسلم بن رومان ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال : « من أعطى في صداق امرأة ملء كفيه سويقاً أو تمرأ فقد استحل » . ( رقم ٢١١٠ ) .

قال المنذرى : فى إسناده موسى بن مسلم ، وهو ضعيف .

وقال الشيخ أحمد شاکر : أخطأ أحد رواة أبي داود فى اسمه فسماه موسى بن مسلم بن رومان ، وصحة اسمه : صالح بن مسلم بن رومان ، وقد رواه أحمد فى المسند على الصواب . والحق أنه ليس هناك خطأ فى رواية أبي داود بدليل كلام أبي داود بعدها ؛ حيث بين من رواه عن صالح بن رومان .

والحق كذلك أنه اختلف فى اسمه . ( انظر تعليقي على صالح بن مسلم بن رومان نقلاً من تعجيل المنفعة فى التذكرة ٢ / ٧٣٠ - ٧٣١ رقم : ٢٨٥٣ ) .

[٢٢٦٦] \* ت : ( ٣ / ٤١١ - ٤١٢ ) ( ٩ ) كتاب النكاح - ( ٢٢ ) باب ما جاء فى مهور النساء - من طريق يحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ومحمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن أبيه أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله ﷺ : « أرضيت من نفسك ومالك بنعلين ؟ » قالت : نعم ، قال : فأجازه .

قال : وفى الباب عن عمر ، وأبي هريرة ، وسهل بن سعد ، وأبي سعيد وأنس وعائشة وجابر وأبي حنيفة الأسلمى .

[ ٢٢٦٧ ] وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : في ثلاث قبضات من زيبب مهر .

[ ٢٢٦٨ ] أخبرنا سفيان ، عن أيوب بن موسى ، عن يزيد <sup>(١)</sup> بن عبد الله بن قُسيط قال : بُشِّر رجل بجارية ، فقال رجل : هبها لي <sup>(٢)</sup> ، فذكر ذلك لسعيد بن المسيَّب ، فقال : لم تحل الموهوبة لأحد بعد النبي ﷺ ، ولو أصدقها سوطاً فما فوقه جاز .

[ ٢٢٦٩ ] أخبرنا إبراهيم بن محمد قال : سألت ربيعة عما يجوز من <sup>(٣)</sup> النكاح ،

(١) في (ص) : « زيد » ، وما أثبتناه من (ج ، ب) والبيهقي في الكبرى ٧ / ٢٤١ .

(٢) في (ج) : « فقال رجل فيها » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٣) في (ب) : « في » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

قال أبو عيسى : حديث عامر بن ربيعة حسن صحيح .

\* جه : ( ١ / ٦٠٨ ) ( ٩ ) كتاب النكاح - ( ١٧ ) باب صداق النساء - من طريق سفيان ، عن عاصم به .

الجلديات ( ١ / ٢٦١ ) عن علي بن الجعد ، عن شعبة ، عن عاصم به . ( رقم ٨٧١ ) .

قال البوصيري في مصباح الزجاجة ( ١ / ١١٢ ) : عاصم بن عبيد الله - وإن روى عنه شعبة ومالك وابن عيينة فقد قال فيه البخاري وأبو حاتم : منكر الحديث . ولكن قال الحافظ عبد العظيم المنذرى : وعاصم ، وإن كان واهى الحديث فقد مشاه بعضهم ، وصحح له الترمذى .

وفى العلل لابن أبي حاتم ( ١ / ٤٢٤ رقم ١٢٧٦ ) .

سألت أبي عن عاصم بن عبيد الله ؟ فقال : منكر الحديث ، يقال : إنه ليس له حديث يعتمد عليه . قلت : ما أنكروا عليه ؟ قال : روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن أبيه : أن رجلاً تزوج امرأة على نعلين ، فأجازه النبي ﷺ ، وهو منكر .

وفى ضوء هذا يمكننا أن نفهم أن الترمذى حكم عليه بأنه حسن صحيح لأحاديث الباب التي أشار إليها ، وليس لتساهله ، كما حكم البعض ، ونفهم أن الترمذى لم يصحح لعاصم - كما قال المنذرى - وإنما صحح حديثه لغيره . والله عز وجل وتعالى أعلم .

[ ٢٢٦٧ ] \* لم أعره عليه عند غير الشافعى ، ورواه البيهقي من طريقه فى المعرفة ( ٥ / ٣٧٦ ) وكذلك فى السنن الكبرى ( ٧ / ٢٤٠ ) .

[ ٢٢٦٨ ] \* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٢٠٥ ) كتاب النكاح - باب تزويج الجارية الصغيرة - عن سفيان بهذا الإسناد نحوه ، وفيه : « فقال رجل : هبها لى . فقال : هى لك » . ( رقم ٦٤٠ ) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ١٧٩ ) أبواب النكاح - باب غلاء الصداق - عن ابن عيينة به مختصراً : عن يزيد ، عن ابن المسيَّب : لو أصدقها سوطاً لحلت له . رقم ( ١٠٤١٤ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٣ / ٤٩٣ ) كتاب النكاح - ( ٦٣ ) ما قالوا فى مهر النساء - عن ابن عيينة مختصراً . كما عند عبد الرزاق .

[ ٢٢٦٩ ] \* لم أعره عليه عند غير الشافعى ، وقد رواه البيهقي فى السنن الكبرى ( ٧ / ٢٤١ ) وفى المعرفة ( ٥ / ٣٧٦ ) من طريق الشافعى .

فقال : درهم ، قلت : فأقل ؟ قال : ونصف ، قلت : فأقل ؟ (١) قال : نعم ، و حبة حنطة ، أو قبضة حنطة .

## [ ٢ ] فى الصداق بعينه يتلف قبل دفعه

قال الشافعى رضي الله عنه : فإذا تزوجها على شيء مسمى فذلك لازم له إن مات أو ماتت قبل أن يدخل بها أو دخل بها ، إن كان نقداً فالنقد ، وإن كان الدين (٢) فالدين ، أو كَيْلاً موصوفاً فالكيل ، أو عَرْضاً موصوفاً فالعرض ، وإن كان عرضاً بعينه مثل عبد أو أمة أو بعير أو بقرة فهلك ذلك فى يديه قبل يدفعه ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، فلها نصف قيمته يوم وقع عليه النكاح ، وذلك يوم ملكته ما لم يحدث لها منعاً ، فإن طلبته فمنعها منه فهو غاصب ولها قيمته (٣) أكثر ما كانت قيمته .

قال الربيع : وللشافعى قول آخر : أنه إذا أصدقها شيئاً فتلف قبل أن تقبضه كان لها صداق مثلها ، كما لو اشترت منه شيئاً فتلف قبل أن تقبضه رجعت بالثمن الذى أعطته ، وهكذا ترجع بْبُضْعِهَا (٤) وهو ثمن الشيء الذى أصدقها إياه وهو صداق المثل .

قال الربيع : وهذا آخر قول الشافعى .

قال : فإن نكحته على خياطة ثوب بعينه فهلك فلها عليه مثل أجر خياطة ذلك الثوب ، وتَقْوَمُ خياطته (٥) يوم نكحها فيكون عليه مثل أجره .

قال الربيع : رجع الشافعى عن هذا (٦) القول وقال : لها صداق مثلها .

قال الربيع : قال الشافعى : وإذا أصدقها شيئاً فلم يدفعه إليها حتى تلف فى يده ،

(١) « قلت : فأقل ؟ » : سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، ج) .

(٢) فى (ب) : « دينا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) فى (ج ، ص) : « قيمة » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) فى (ج ، ص) : « بنصفها » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٥) « ذلك الثوب ، وتقوم خياطته » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) « هذا » : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

وذكر البيهقى فى المعرفة أن الشافعى ذكر هذا الأثر فى موضع آخر ، فقال : أخبرنا ابن أبى يحيى

قال : سألت ربيعة : كم أقل الصداق ؟ فقال : ما تراضى به الأهلون . قلت : وإن كان درهماً ؟

قال : وإن كان نصف درهم ، قلت : وإن كان أقل ؟ قال : وإن كان قبضة حنطة أو حبة حنطة .

(المعرفة / ٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧) .

فإن دخل بها فلها / صداق مثلها، وإن طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف صداق مثلها ، وإنما ترجع في الشيء الذي ملكته بْبُضْعِهَا فترجع بثمن البضع ، كما لو اشترت شيئاً بدرهم فتلغ الشيء رجعت بالذي أعطته ؛ لأنه لم يعطها العوض من ثمن الدرهم ، فكذلك ترجع بما أعطت وهو البضع وهو صداق المثل ، وهو آخر قول الشافعي .

قال : وإن نكحته على شيء لا يصلح عليه الجُعل مثل أن يقول : أنكحتك على أن تأتيني بعبدى الأبق أو جملى الشارد ، فلا يجوز الشرط ، والنكاح ثابت، ولها مهر مثلها ؛ لأن إتيانه بالضالة ليس بإجارة تلزمه ، ولا شيء له غاية تعرف ، وتمليكها إياه بضعها فهو مثل أن تعطيه ديناراً على أن يفعل أحد هذين ، فإن (١) جاءها بما جعلت له عليه فله الدينار ، وإن لم يأتها به فلا دينار له ، ولا يملك الدينار إلا بأن يأتها بما جعلت له عليه ، وهي هناك ملكته بضعها قبل يأتها بما جعلت له .

قال : وما جعلت لها فيه عليه الصداق إذا مات أو (٢) ماتت قبل إصابتها أو بعد إصابتها صداق مثلها / فطلقها فيه قبل أن يدخل بها فلها نصف المسمى (٣) الذي جعل لها، ونصف العين التي أصدقها إن كان قائماً ، وإن فات نصف صداق مثلها ، وذلك مثل أن يتزوجها على خياطة ثوب فيهلك فيكون لها نصف صداق مثلها لأن بضعها الثمن ، وإن انتقضت الإجارة بهلاكه كان لها نصف الذي كان ثمناً للإجارة كما يكون في البيوع .

قال : وإذا أوفاهما ما أصدقها فأعطاها ذلك دنانير أو دراهم ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بنصفه ، وإن هلك فنصف مثله ، وكذلك الطعام المكيل والموزون ، فإن لم يوجد له مثل فمثل نصف قيمته .

### [ ٣ ] فيمن دفع الصداق ثم طلق قبل الدخول

قال الشافعي رحمه الله عليه : وإذا أصدق الرجل المرأة دنانير أو دراهم فدفعتها إليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، والدنانير والدرهم قائمة بأعيانها لم تغير ، وهما يتصادقان على أنها هي بأعيانها رجعت عليها بنصفها . وهكذا إن كانت تبرأ من فضة أو ذهب ، فإن تغير شيء من ذلك في يدها إما بأن تدفن الورق فيبلى وينقص ، أو تدخل الذهب النار

(١) في (ب) : « فإذا » ، وما أثبتته من (ج ، ص) .  
(٢) « مات أو » : سقط من (ج) ، وأثبتته من (ب ، ص) .  
(٣) في (ج) : « الشيء » ، وما أثبتته من (ب ، ص) .

فينقص ، أو تصوغ الذهب والورق فتزيد قيمته أو تنقص في النار ، فكل هذا سواء ويرجع عليها بنصف مثله (١) يوم دفعه إليها ؛ لأنها ملكته بالعقدة وضمته بالدفع ، فلها زيادته وعليها نقصانه . فإن قال الزوج في النقصان : أنا أخذه ناقصاً ، فليس لها دفعه عنه إلا في وجه واحد إن كان نقصانه في الوزن (٢) ، وزاد في العين فليس له أخذه في الزيادة في العين ، وإنما زيادته في (٣) مالها ، أو تشاء هي في الزيادة أن تدفعه إليه زائداً غير متغير عن حاله ، فليس له إلا ذلك .

قال : ولو كان أصدقها حلياً مصوغاً ، أو إناء من فضة أو ذهب فانكسر كان كما وصفت لها ، وعليها أن ترد عليه نصف قيمته يوم دفعه مصوغاً .

ولو كان إناءين فانكسر أحدهما وبقي الآخر صحيحاً كان فيها قولان :

١/٨٣  
ج

أحدهما : أن له أن يرجع بنصف قيمتهما (٤) إلا أن يشاء (٥) أن / يكون شريكاً لها في الإناء الباقي ويضمنها نصف قيمة المستهلك .

والآخر : أنه شريك في الباقي ويضمنها نصف قيمة المستهلك لا شيء له غير ذلك ، وهذا أصح القولين . ولو زادت هي فيهما (٦) صناعة أو شيئاً أدخلته كان عليها أن تعطيه نصف قيمتهما (٧) يوم دفعهما إليها ، وإن كان الإناءان من فضة فانكسرا ثم طلقها رجع عليها بنصف قيمتهما (٨) مصوغين من (٩) الذهب ، وإن كانا من ذهب رجع عليها بنصف قيمتهما مصوغين من (١٠) فضة ؛ لأنه لا يصلح له أن يأخذ ورقاً بورق أكثر وزناً منها ، ولا يتفرقان حتى يتقابضا .

قال: ولو كان الصداق فلوساً أو إناء من نحاس أو حديد أو رصاص لا يختلف هذا ، إلا أن في قيمة هذا كله على الأغلب من نقد البلد دنانير إن كان أو دراهم ، ويفارق الرجل فيه صاحبه قبل أن يقبض قيمتها؛ لأنه لا يشبهه الصرف ولا ما فيه الربا في النسبة .

(١) في (ب) : « يمثل نصفه » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) في (ج) : « الورق » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) في (ج) : « من » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) في (ج ، ص) : « قيمتها » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٥) « أن يشاء » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) في (ج) : « فيها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٧ - ٨) في (ج) : « قيمتها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٩ - ١٠) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

وهكذا (١) لو أصدقها خشبة فلم تغير حتى طلقها كان شريكاً لها بنصفها ، ولو تغيرت ببلاد أو عفن أو نقص ما كان النقص ، كان عليها أن تعطيه نصف قيمتها صحيحة (٢) إلا أن يشاء هو أن يكون شريكاً لها بنصف جميع ما نقص من ذلك كله ، فلا يكون لها دفعه عن ذلك ناقصاً ، والقول في الخشبة ، والخشبة معها، كالقول في الإناء (٣) الذهب ، والآنية إذا هلك بعض وبقي بعض . وكذلك إذا زادت قيمتها بأن تعمل أبواباً أو توابيت أو غير ذلك كانت لها ، ورجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها ، وإذا أرادت أن تدفع إليه نصفها أبواباً وتجعله شريكاً في نصفها توابيت لم يكن ذلك عليه إلا أن يتطوع ، وإن كانت التوابيت والأبواب أكثر قيمة من الخشب ؛ لأن الخشب يصلح لما لا تصلح له التوابيت / والأبواب ، وليس عليه أن يحول حقه في غيره ، وإن كان أكثر ثمناً منه ، ولا يشبه في هذا الدنانير والدرهم التي هي قائمة بأعيانها لا يصلح منها شيء لما لا يصلح له غيرها . وهكذا لو أصدقها ثياباً فبليت رجع عليها بنصف قيمتها ، إلا أن يشاء أن يكون شريكاً لها بالنصف بالية ، فلا يكون لها دفعه عنه لأن ماله ناقص (٤) .

ولو أصدقها ثياباً فقطعها أو صبغتها فزادت في التقطيع أو الصبغ ، أو نقصها كان سواء ويرجع بنصف قيمتها . ولو أراد أن يكون شريكاً لها في الثياب المقطعة أو المصبوغة ناقصة ، أو أرادت أن يكون شريكاً لها في الثياب زائدة ، لم يجبر واحد منهما على ذلك إلا أن يشاء (٥) ؛ لأن الثياب غير المتقطعة وغير المصبوغة تصلح وتراد لما لا تصلح له المصبوغة ولا تراد ، فقد تغيرت عن حالها التي أعطها إياها . وهكذا (٦) لو أصدقها غزلاً ففسجته رجع عليها بمثل نصف الغزل إن كان له مثل ، وإن لم يكن له مثل رجع بمثل نصف قيمته يوم دفعه . وكل ما قلت : يرجع بمثل نصف قيمته ، فإنما هو يوم يدفعه لا ينظر إلى نقصانه بعد ، ولا زيادته ؛ لأنها كانت مالكة له يوم وقع العقد (٧) ، وضامنة يوم وقع القبض إن طلقها فنصفه قائماً ، أو قيمة نصفه مستهلكاً .

قال الشافعي رحمه الله عليه: ولو أصدقها آجرًا فبنت به أو خشباً فأدخلته في بستان ،

(١) في (ب) : « وكذلك » ، وما أثبتاه من (ج ، ص) .

(٢) في (ج) : « صحيحة » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

(٣) في (ص) : « إناء » ، وما أثبتاه من (ب ، ج) .

(٤) في (ص) : « لأنه ماله ناقص » ، وفي (ج) : « لأنه مال ناقص » ، وما أثبتاه من (ب) .

(٥) في (ب) : « إلا أن يكون يشاء » ، وما أثبتاه من (ج ، ص) .

(٦) في (ب) : « وكلها » ، وما أثبتاه من (ج ، ص) .

(٧) في (ج) : « مالكة يوم دفع العقد » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

أو حجارة فأدخلتها في بنیان وهي قائمة بأعيانها ، فهي لها ويرجع / عليها بنصف قيمتها يوم دفعها إليها ؛ لأنها بنت ما تملك ، وإنما صار له النصف بالطلاق ، وقد استعملت هذا وهي تملكه ، فلا يخرج من موضعه إلا أن تشاء هي ، وإن خرج بحاله كان شريكاً فيه ، وإن خرج ناقصاً لم يجبر على أخذه إلا أن يشاء وله نصف قيمته .

وإذا نكح الرجل المرأة على أن يخدم فلاناً شهراً فخدمه نصف شهر ثم مات كان لها في ماله نصف مهر مثلها . ولو نكحته على أن يحملها على بعير بعينه إلى بلد فحملها إلى نصف الطريق ثم مات البعير كان لها في ماله نصف مهر مثلها ، ونصف مهر مثلها كالثمن يستوجه به ، ألا ترى أنها لو تكررت معه بعيره بعشرة فمات البعير في نصف الطريق رجعت بخمسة .

#### [ ٤ ] صداق ما يزيد ببدنه

قال الشافعي رحمته الله : ولو أصدقها أمة وعبداً صغيرين ودفعهما إليها فكبرا ، أو غير عالين ولا عاملين فعلمنا أو عملاً ، أو أعميين فأبصرا ، أو أبرصين فبرنا ، أو مضرورين أي ضرر ما (١) كان فذهب ضررهما ، أو صحيحين فضررا (٢) ، أو شابين فكبرا ، أو أعوراً (٣) أو نقصاً في أبدانها ، والنقص والزيادة إنما هي ما كان قائماً في البدن لا في السوق بغير ما في البدن ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها كانا لها ، وكان عليها أن تعطيه أنصاف قيمتهما يوم قبضتهما (٤) ، إلا أن تشاء أن تدفعهما إليه زائدين فلا يكون له إلا ذلك ، إلا أن تكون الزيادة غيرتهما بأن يكونا صغيرين فكبرا كبيراً بعيداً من الصغر ، فالصغير يصلح لما لا يصلح له الكبير فيكون له نصف القيمة ، وإن كانا ناقصين (٥) دفعت إليه أنصاف قيمتها إلا أن يشاء أن يأخذها ناقصين فليس لها منعه إياهما ؛ لأنها إنما لها منعه الزيادة ، فأما النقص عما دفع إليها فليس لها ، ولها إن كانا صغيرين فكبرا أن تمنعه إياهما ، وإن كانا ناقصين (٦) ؛ لأن الصغير غير الكبير ، وأنه يصلح كل واحد منهما لما لا يصلح له الآخر .

(١) « ما » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتناها من ( ج ، ص ) .

(٢) في ( ب ) : « فمضرراً » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .

(٣) في ( ج ) : « أو عوراً » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٤) في ( ج ) : « قبضتهما » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٥ ، ٦) ما بين الرقمين سقط من ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ) .

قال الشافعي رحمه الله عليه : ولو كانا بحالهما إلا أنهما اعوراً لم يكن لها منعه أن يأخذهما أعورين ؛ لأن ذلك ليس (١) بتحول من صغر ولا كبر الكبير بحاله ، والصحيح خير من الأعور ، وهذا كله ما لم يقض له القاضي بأن يرجع بنصف العبد ، فإذا قضى له بأن يرجع بنصف العبد فمنعته فهي ضامنة لما أصاب العبد في يديها ، إن مات ضمننت نصف قيمته ، أو اعور أخذ نصفه وضمنها نصف العور ، فعلى هذا هذا (٢) الباب كله وقياسه .

قال الشافعي رحمته الله : والنخل والشجر الذي يزيد وينقص في هذا كله كالعبيد والإماء لا تخالفها في شيء ، ولو كان الصداق أمة فدفعها إليها فولدت ، أو ماشية فتتجت في يديها ، ثم طلقها ثلاثاً (٣) قبل أن يدخل بها كان لها التناج / كله وولد الأمة إن كانت الأمة ، والماشية زائدة أو ناقصة فهي لها ، ويرجع عليها بنصف قيمة الأمة والماشية يوم دفعها إليها ، إلا أن يشاء أن يأخذ نصف الأمهات التي (٤) دفعها إليها ناقصة فيكون ذلك له ، إلا أن يكون نقصها مع تغير من صغر إلى كبر ، فيكون نقصها بالعيب أو تغير البدن (٥) ، وإن كان نقصاً من وجه بلوغ سن (٦) كبر زائد فيه من وجه غيره ، ولا يكون / له أخذ الزيادة ، وإنما زادت في مالها لها ، وإن كان دفعها كباراً فكان نقصها من كبر أو هرم كان ذلك له ؛ لأن الهرم نقص كله لا زيادة ، ولا يجبر على أخذ الناقص إلا أن يشاءه .

٣٥٦ ب  
ص

١ / ٨٤  
ج

وهكذا الأمة إذا ولدت فنقصتها الولادة فاختر أخذ نصفها ناقصة لا يختلفان في شيء ، إلا أن ولد (٧) الأمة إن كانوا معها صغاراً رجع بنصف قيمتها لثلاث فرق بينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه ؛ لاني لا أجبره في يومه على أن ترضع مملوك غيره ولا تحضنه فتشتغل به عن خدمته ، ولا أمنع المولود الرضاع فأضر به ، فلذلك لم أجعل له إلا نصف قيمتها ، وإن كانوا كباراً كان له أن يرجع بنصف الأم ولا يجبر على ذلك ؛ لأنها والدأ على غير حالها قبل تلد ، وإن زادت بعد الولادة لم تجبر المرأة على أن تعطيه نصفها ، وتعطيه نصف قيمتها ، وإذا أعطته نصفها متطوعة ، أو كانت غير زائدة ، فرق

(١) « ليس » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .

(٢) « هذا » : ساقطة من ( ب ، ص ) ، وأثبتناها من ( ج ) .

(٣) « ثلاثاً » : ساقطة من ( ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٤) في ( ج ) : « الذي » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٥) في ( ج ) : « الشيء » ، وفي ( ص ) : « النتن » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٦) « سن » : ساقطة من ( ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٧) في ( ب ) : « أولاد » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .

بينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه (١) ، فإذا صار إليه نصفها فما ولدت بعد من ولد فينته وبينها .

قال الشافعي (٢) : وهكذا إن (٣) كانت الجارية والماشية والعبيد (٤) الذين أصدقها أغلوا لها غلّة (٥) ، أو كان الصداق نخلاً فأثمر لها ، فما أصابته من ثمره كان لها كله دونه لأنه في ملكها ، ولو كانت الجارية حبلى ، أو الماشية مخاضاً ثم طلقها كان له نصف قيمتها يوم دفعها ؛ لأنه حادث في ملكها ، ولا أجبره أيضاً - إن أرادت المرأة - على أخذ الجارية حبلى ، أو الماشية مخاضاً من قبل الخوف على الحمل ، وأن غير المخاض يصلح لما لا يصلح له المخاض ، ولا نجبرها - إن أراد على - أن تعطيه جارية حبلى وماشية مخاضاً وهي أزيد منها غير حبلى ولا ماخض في حال ، والجارية أنقص في حال وأزيد في أخرى .

قال : ولو كان الصداق نخلاً فدفعها إليها ولا ثمر فيها فأثمرت ، فالثمرة كلها لها كما يكون لها نتاج الماشية وغلّة الرقيق وولد الأمة ، فإن طلقها قبل أن يدخل بها والنخل زائدة رجع بنصف قيمة النخل يوم دفعها إليها ، إلا أن تشاء أن تعطيه نصفها زائدة بالحال التي أخذتها به في الشباب لا يكون له (٦) إلا نصفها ، وإن كانت زائدة وقد ذبلت وذهب شبابها لم يكن ذلك عليه ؛ لأنها وإن زادت يومها ذلك بشمرتها فهي متغيرة إلى النقص في شبابها ، فلا يجبر على ذلك إلا أن يشاء ، وإنما يجبر على ذلك إذا دفعها مثل حالها حين قبضتها في الشباب أو أحسن ، ولم تكن ناقصة من قبل الترقيل (٧) للنقص فيه . وإن طلقها ولم يتغير شبابها ، أو قد نقصت وهي مُطْلَعَةٌ (٨) ، فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن ذلك له وكانت مُطْلَعَةٌ ؛ كالجارية الحبلى والماشية الماخض لا يكون له أخذها لزيادة الحمل ، والماخض مخالفة لها في أن الإطلاع لا يكون مغيراً للنخل عن حال أبداً إلا

(١) « فيه » : ساقطة من ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ) .

(٢) « الشافعي » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .

(٣) في ( ص ) : « إذا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ) .

(٤) في ( ج ) : « والعبد » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٥) الغلّة : الدخل من كراء دار ، وأجرة غلام ، وفائدة أرض ، وما شابه ذلك .

(٦) في ( ب ) : « لها » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .

(٧) الرقّة : البنخلة إذا ارتفعت عن متناول اليد ( تاج العروس ) ويكون المراد بالترقيل : الارتفاع . ويقال للبنخلة

إذا طالت جدا ، وذلك عند هرمها رقّة .

(٨) أي النخلة ، ومُطْلَعَةٌ : أي خرج طلّعها ، وهو ما يبدو من ثمرتها في أول ظهورها . ( القاموس ) .

بالزيادة ، ولا تصلح النخل غير المُطْلَعَة لشيء لا تصلح له مطلعة ، فإن شاءت أن تدفع إليه نصفها مطلعة فليس له إلا ذلك لما وصفت من خلاف النخل (١) للتاج والحمل في أن ليس في الطلع إلا زائد وليس مغيراً .

٨٤ / ب  
ج

قال : وإن كان النخل قد أثمر وبدا صلاحه فهكذا ، وكذلك كل / شجر أصدقها إياه فأثمر لا يختلف يكون لها وله نصف قيمته ، إلا أن نشاء هي أن تسلم (٢) له نصفه ونصف الثمرة فلا يكون له إلا ذلك ، إن لم يتغير الشجر بأن يُرْقَل (٣) ويصير قَحَامًا (٤) ، فإذا صار قحامًا أو نقص بعيب / دخله لم يكن عليه أن يأخذه (٥) بتلك الحال . ولو شاءت هي إذا طلقها والشجر مثمر أن تقول : أقطع الثمرة ، ويأخذ نصف الشجر كان لها إذا لم يكن في قطع الثمرة فساد للشجر فيما يستقبل ، فإن كان فيها فساد لها فيما يستقبل فليس عليه أن يأخذها معيبة إلا أن يشاء . ولو شاءت أن تترك الشجرة حتى تستجنيها وتُجَدِّها ثم تدفع إليه نصف الشجر لم يكن ذلك عليه ؛ لأن الشجر قد يهلك إلى ذلك ، ولا يكون عليه أن يكون حقه خالاً فيؤخره إلا أن يشاء ، ويأخذها بنصف قيمتها في هذه الأحوال كلها إذا لم يتراضيا بغير ذلك ، ولو شاء أن يؤخرها حتى تُجَدِّ الثمرة ثم يأخذ نصف الشجر والنخل لم يكن ذلك عليها من وجهين :

١/٣٥٧  
ص

أحدهما : أن الشجر والنخل يزيد إلى الجَدَاد .

والآخر : أنه لما طلقها وفيها الزيادة وكان مَحَوَّلًا دونها كانت مالكة لها دونه ، وكان حقه قد تحول في قيمته ، فليس عليها أن يُحوَّلَ إلى غير ما وقع له عند الطلاق ، ولا حقَّ له فيه .

## [ ٥ ] صداق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص

أخبرنا الربيع قال : قال الشافعي رحمته الله : ولو أصدقها أمة أو ماشية فلم يدفعها إليها حتى تنأجت في يديه ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، كان لها (٦) التناج كله دونه ؛ لأنه نتج في ملكها ، ونظر إلى الماشية فإن كانت بحالها يوم أصدقها إياها وأزيد فهي لها

(١) في (ب) : « النخيل » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) في (ج) : « إن لم تسلم » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) في (ص) : « يوقد » ، وفي (ج) : « يوقل » ، وما أثبتناه من (ب) ، ومعنى « يرقل » : أي يطول كما سبق قريباً .

(٤) قَحَامًا : أي تكبر ، فيقلّ سعفها ويدق أسفلها .

(٥) في (ج) : « يأخذ » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) « لها » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

ويرجع عليها بنصف الماشية دون التناج ، وإن كانت ناقصة عن حالها يوم أصدقها إياها كان لها الخيار ، فإن شاءت أخذت منه أنصاف قيمتها يوم أصدقها إياها ، وإن شاءت أخذت أنصافها ناقصة . وهكذا لو كانت أمة فولدت أو عبيداً فأغلقوا .

قال الربيع : وللشافعي قول آخر : أنها إن شاءت أخذت نصفها ناقصة وإن شاءت رجعت بنصف مهر مثلها ، وهو أصح قوله (١) ، وآخر قوله .

قال الشافعي رحمة الله عليه : وإن كان التناج أو ولد الجارية هلك في يديه أو نقص ، وقد سألته دفعه فمنعها منه ، فهو ضامن لقيمته في أكثر ما كانت قيمة قط ، وضامن لنقصه ، ويدفعه كضمان الغاصب ؛ لأنه كان عليه أن يدفعه فمنع ولم يدفعه .

قال الشافعي رحمة الله عليه : ولو عرض عليها أن يدفع إليها الأمانة فأقرتها في يديه قبل أن تقبضها منه ، أو لم يمنعها دفعها ولم تسأله إياها ، كان فيها قولان :

أحدهما : أنه لا يضمن الجارية إن نقصت وتكون بالخيار في أن تأخذها ناقصة أو تدعها ، فإن ماتت (٢) رجعت بمهر مثلها .

والآخر : أن (٣) يكون كالغاصب ، ولكنه لا يأنم إثم الغاصب ؛ لأنه ضامن له ، ولا يخرج من الضمان إلا أن يدفعه إليها أو إلى وكيل لها بإذنها ، فإن دفعه إليها أو إلى وكيل لها بإذنها ثم رده إليه بعد فهو عنده أمانة لا يضمن شيئاً منه بحال .

قال الشافعي رحمته الله : وإذا لم يدفعه إليها فترده إليه بعد فهو عنده (٤) ، فما أنفق عليه لم يرجع به وهو متطوع به ، ومتى جنى عليه في يديه / إنسان فأخذ له أرضاً فلها الخيار إن أحببت ، ولها الأرض ؛ لأنه ملكٌ بمالها ، وإن أحببت تركته عليه ، لأنه ناقص عما ملكته عليه ، وإن كان منعها منه فأحببت ضممت الزوج ما نقص في يديه .

قال : وما باع الزوج منه أو من نتاج الماشية فوجد بعينه فالباع مردود ، وإن فات فلها عليه قيمته ؛ لأنه كان مضموناً عليه ، ولا يكون له أن يأخذ الثمن الذي باع به ؛ لأنه متعد فيه ، وأن الشيء بعينه لو وجد كان البيع فيه مردوداً ، ولو أرادت إجازة البيع فيه إن كان قائماً لم يجز البيع ، ولا يحل له هو أن يملكه ؛ لأنه ما لم يكن له فلا يخرج منه

(١) في (ج) : « قوله » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) في (ج) : « فاتت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) في (ج) : « أنه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) « بعد فهو عنده » : سقط من (ب ، ج) ، وأثبتناه من (ص) .

إلا رده على صاحبه الذي باعه ، أو أن يهبه له صاحبه الذي ابتاعه منه .

ب/٣٥٧  
ص

قال الشافعي رحمه الله : وإذا لقي صاحبه / وقد فاتت السلعة في يديه فالمشترى ضامن لقيمتها يقاصه بها من الثمن الذي تبايعا به ، ويترادان الفضل عند أيهما ، كأن (١) كان ثمنها مائة دينار وقيمتها ثمانون ، فيرجع المشتري على البائع بعشرين ، وكذلك لو كان ثمنها ثمانين وقيمتها مائة رجع البائع على المشتري الذي هلك في يديه بعشرين .  
قال: وإنما فرقت بين ثمن ما باع من مالها ، وبين أرض ما أخذ فيما جنى على مالها ، من قبْلِ أنها هي لم يكن لها فيما جنى على مالها إلا الأرض أو تركه ، ولها فيما بيع من مالها أن ترده بعينه ، وإن فات فلها عليه قيمته ، ولا يكون لها أن تملك ثمنه إن كان أكثر من ثمنه ؛ لأنه لم يكن لها إجازة يبعه ، والفضل عن ثمنه لمبتاعه البيع الذي لا يجوز ؛ لأنه ضامن له بالقيمة .

قال : ولو أصدقها نخلاً أو شجراً فلم يدفعه إليها حتى أثمرت في يديه فجعل الثمر في قوارير جعل عليه صقراً (٢) من صقّر نخلها ، أو جعله في قرب ، كان لها أخذ الثمر بالصقر وأخذه محشواً ، وله نزعها من القوارير والقرب ؛ لأنها له ، إن كان نزعها لا يضر بالثمر ، فإن كان إذا نزع من القرب فسد ولم يبق لشيء (٣) عمل به كان لها أن تأخذه وتزعه عنه قربه ، وتأخذ منه ما نقصه ؛ لأنه أفسده ، إلا أن يتطوع بتركها . وهكذا كل ثمرة ربيها أو حشاها على ما وصفت . وإن كان رب الثمرة برّب من عنده كان لها أن تأخذ الثمرة وتزعه عنها الرب إن كان ذلك لا يضر بها ولا ينقصها شيئاً ، وإن كان ينقصها شيئاً نزعها عنها الرب ، وأخذت قيمة ما نقصها بالغة ما بلغت ، وأجرة نزعها من الرب ؛ لأنه المتعدى فيه (٤) .

قال الشافعي رحمه الله : وكل ما أصيبت به الثمرة في يديه من حريق أو جراد أو غيره فهو ضامن له ، إن كان له مثل فمثله ، وإن لم يكن له مثل فمثل قيمته ، وإن بقي منه شيء فقيمة ما نقصه ، وهو كالغاصب فيما لا يضمن ، لا يخالف حاله في شيء (٥) إلا في شيء واحد يعذر فيه بالشبهة ، إن كان ممن (٦) يجهل ، أو تأول فأخطأ ذلك . ولو

(١) « كان » : ساقطة من ( ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٢) الصقّر : عصارة الرطب قبل طبخها . فإذا طبخت فهو الرّب . ( المصباح المنير ) .

(٣) في ( ب ) : « ولم يكن سقى بشيء » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .

(٤) « فيه » : ساقطة من ( ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .

(٥) « في شيء » : سقط من ( ج ، ص ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٦) في ( ج ) : « ثمن » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

كان أصدقها جارية فأصابها فولدت له ، ثم طلقها قبل الدخول وقال : كنت أراها لا تملك إلا نصفها حتى تدخل فأصبته وأنا أرى أن لى نصفها ، قَوْمُ الولد عليه يوم يسقط ، ويلحق به نسبه ، وكان لها مهر مثل الجارية ، وإن شاءت أن تسترق الجارية فهي لها ، وإن شاءت أخذت قيمتها أكثر ما كانت قيمتها يوم أصدقها أو يوم أحبلها ، / وكانت الجارية له ، ولا تكون أم ولد بذلك الولد ، ولا تكون أم ولد له إلا بوطء صحيح . وإنما جعلت لها الخيار ؛ لأن الولادة تغيرها عن حالها يوم أصدقها إياها عن حالها (١) قبل تلده .

قال الشافعي رحمه الله : ولو أصدقها أرضاً فدفعها إليها فزرعتها أو أزرعتها (٢) ، أو وضعت فيها حباً (٣) ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها وفيها زرع قائم رجوع عليها بنصف قيمة الأرض ، لا أجعل حقه في الأرض مستأخراً وهو حالٌ ، ولا أجعل عليه (٤) أن ينتظر الأرض حتى تفرغ ثم يأخذ نصفها ؛ لأنها إن كانت مشغولة في ملكها فصار حقه في قيمة لم يتحول في غيرها إلا أن يجتمعا على ذلك جميعاً ، فيجوز ما اجتمعا عليه فيه ، وكذلك إن كانت حرثتها ولم تزرعها ، ولو كانت غرستها أو بنتت فيها كان له (٥) قيمتها يوم دفعها إليها .

قال الشافعي رحمة الله عليه : ولو كانت زرعتها وحصدتها ثم طلقها وهي محصورة ، فله نصف هذه الأرض ، إلا أن يكون الزرع فيها زائداً لها ، فلا يكون له أن يأخذها زائدة إلا أن تشاء هي ، فلا يكون له غيرها . وإن كان الزرع نقصها فله نصف قيمتها ، ولا يكون عليه أن يأخذها ناقصة إلا أن يشاء هو أخذها ، فإذا شاء هو أخذها أخذها (٦) وهي ناقصة ، لم يكن لها منعه من نصفها .

## [ ٦ ] المهر والبيع

قال الشافعي رضي الله عنه : ولو نكحها بألف على أن تعطيه عبداً يسوى ألفاً ، فدفعت / إليه ودفع إليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، ففيها قولان :

- (١) « عن حالها » : سقط من ( ب ) ، وأثبتناه من ( ج ، ص ) .
- (٢) في ( ج ، ص ) : « أزرعها » ، وما أثبتناه من ( ب ) .
- (٣) في ( ب ) : « حباً » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .
- (٤) « عليه » : ساقطة من ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ) .
- (٥) في ( ج ) : « لها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .
- (٦) « أخذها » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتناها من ( ج ، ص ) .

أحدهما : أن المهر المسمى كالبيع فلا يختلف في هذا الموضوع ، ومن قال هذا قال : لأنه يجوز في شرطه مسمى ما يجوز في البيع ، ويرد فيه ما يرد في البيع ، فهذا أجزنا أن يكون مع النكاح مبيعاً غيره ، ولم نرده ؛ لأنه يملك كله ، فإن انتقض الملك في الصداق بالطلاق فقد ينتقض في البيع وبالشفعة ، ثم لا تمنع ما فيه الشفعة أن يكون كالبيع فيما سوى هذا. قال : وهذا جائز لا يفسخ صداقها ، ولا نرده إلى صداق مثلها ، وهو على ما تراضيا عليه .

والثاني : أنه لا يكون مع الصداق بيع ، وإذا وقع مثل هذا أثبتنا النكاح ، وكان لها صداق مثلها ، ورد المبيع (١) إن كان قائماً ، وإذا كان مستهلكاً فقيمته ، وبه يقول الشافعي .

قال : وأصل معرفة هذا أن تعرف قيمة العبد الذي ملكته هي زوجها مع تملكها إياه عقد نكاحها ، فإن كان قيمة العبد ألفاً وصداق مثلها ألفاً فأقسم المهر وهو ألف على قيمة العبد وعلى صداق مثلها ، فيكون العبد مبيعاً بخمسمائة ويكون صداقها خمسمائة ، فينفذ العبد بيعاً (٢) بخمسمائة ، فإن قبض العبد ودفع إليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، رجع عليها من الصداق بمائتين وخمسين وذلك نصف ما أصدقها . ولو مات العبد في يدها قبل يقبضه انتقض فيه البيع ، ورجع عليها بقيمة خمسمائة وكان الباقي (٣) صداقها . فإن طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق بمائتين وخمسين ، وإن لم يكن دفع الصداق دفع إليها مائتين وخمسين ، ولو لم يميت العبد ولكنه دخله العيب كان له الخيار / في أخذه مبيعاً بجميع الثمن ، أو نقض البيع فيه .

١/٨٦  
ج

قال : ولو كان أصدقها عبداً بعينه على أن زادته ألف درهم كانت كالمسألة (٤) الأولى ، ينظر ، فإن كانت (٥) قيمة العبد ألفاً ومهر مثلها ألفاً وزيادتها إياه ألفاً ، فلها نصف العبد بالصداق ونصفه الآخر بالألف ، فإن طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بربع العبد ، وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه بالألف وربعه بنصف المهر .

قال : ومن أجاز هذا قال : إنما منعى أن أنتقض البيع كله إذا انتقض بعضه بالطلاق ،

(١) في (ب ، ج) : « البيع » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٢) في (ب) : « مبيعاً » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) « الباقي » : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٤) في (ج) : « في المسألة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) في (ص) : « كان » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

أني جعلت ما أعطاه مقسوماً على الصداق والبيع ، فما أصاب الصداق ونصف الصداق كالمستهلك ؛ لأن النكاح لا يرد كما ترد البيوع ، فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك ، إنما أرد البيع كله إذا كان المبيع قائماً بعينه ، فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه بحال ، فأكون قد نقضت البيعة ورددت بعضها دون بعض .

قال : ولو تزوجها بعبد بعينه وألف درهم على أن تعطيه (١) عبداً بعينه ومائة دينار ، وتقابضا قبل أن يتفرقا ، كان النكاح جائزاً ، وينظر إلى قيمة العبد الذي تزوجها عليه مع الألف ، فإن كان ألفاً فالصداق ألفان ، فيقسم الألفان على مهر مثلها والعبد الذي أعطته والمائة الدينار (٢) . فإن كان صداق مثلها ألفاً ، وقيمة العبد الذي أعطته ألفاً ، وقيمة المائة الدينار ألفين ، فالعبد الذي أعطته مبيع بخمسائة والمائة الدينار مبيعة بألف وصداقها خمسمائة ؛ لأن ذلك كله في العبد الذي أصدقها ، والدرهم الألف يملك بكل شيء ، فما أعطته من عقدها والعبد والمائة الدينار (٣) بقدر قيمته من العبد والألف ، فإن طلقها قبل أن يدخل بها سلمت له المائة والعبد ، ورجع عليها بمائتين وخمسين في كل ما (٤) أعطها من العبد بحصته ومن الألف بحصتها ، فيكون له من الألف التي أعطها مائة وخمسة وعشرين ، ومن العبد قيمة مائة وخمسة وعشرين ، وذلك ثمنه . وإن كانا لم يتقابضا قبل أن يتفرقا فسد الصداق ؛ لأن فيه صرفاً مستأخراً ، وما كان فيه صرف لم يصلح أن يتفرقا حتى يتقابضا ، ولها صداق مثلها .

قال : ولو أصدقها ألفاً على أن ردت / إليه ألفاً أو خمسمائة ، كان النكاح ثابتاً والصداق باطلاً ، ولها مهر مثلها ، لا تجوز الدراهم بالدراهم إلا معلومة ومثلاً بمثل . وأقل ما في هذا أن الخمسمائة وقعت من الألف بما (٥) لا يعرف عند عقد البيع ، ألا ترى أن مهر مثلها يكون ألفاً فتكون الخمسمائة بثلاث الألف ، ويكون مائة فتكون الخمسمائة بتسعمائة . ولو كان مهر مثلها خمسمائة لم يجز ، من قبل أن الصفقة وقعت ولا يدرى كم حصة الدراهم التي أعطته من الدراهم التي أعطها ، ولا يصلح فيهما حتى يُفَرَّقَ فيه عقد الصرف من عقد البيع ، فتكون الدراهم بدراهم مثلها وزناً بوزن ، ويكون الصداق معلوماً غيرها .

(١) في (ج ، ص) : « أعطته » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) « الدينار » : ساقطة من (ج) ، وفي (ص) : « دينار » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣) في (ج ، ص) : « دينار » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) « ما » : ساقطة من (ص) ، وأثبتنا من (ب ، ج) .

(٥) في (ج) : « كما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

قال: وإذا كانت الدنانير بدراهم فكانت نقداً يتقاضان قبل أن يتفرقا فلا بأس بذلك ؛  
لأنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يداً بيد .

قال : ولو تزوجها على ثياب تَسَوَى ألفاً على أن زادته ألفاً وكان صداق مثلها ألفاً  
فكان نصف الثياب يبعاً لها بالألف ونصفها صداقها ، فإن طلقها قبل الدخول فلها ثلاثة  
أرباع الثياب ، نصفها بالبيع ونصف النصف بنصف المهر .  
قال الربيع : هذا كله متروك ؛ لأن الشافعي رجع عنه إلى قول آخر .

قال : ولو طلقها قبل الدخول ولم يكن دفع / الثياب إليها حتى هلكت في يديه ورد  
عليها الألف التي قبض منها إن كان قبضها ، وإن لم يكن قبضها لم يدفع إليه منها شيء ؛  
لأنه قد هلك ما اشترت منه قبل قبضه ، فلا يلزمها ثمنه ، وأعطائها نصف مهر مثلها من  
قيمة الثياب ، وذلك ربع قيمة الثياب مائتان وخمسون درهماً ، فعلى هذا هذا الباب كله  
وقياسه .

قال : ولو تزوجها على أبيها وأبوها يَسَوَى ألفاً ، (١) أو علي ابنها وابنها يسوى  
ألفاً (٢) ، على أن زادته ألفاً ومهر مثلها ألف ، فدفع إليها أباهما أو لم يدفعه ، فسواء ،  
والنكاح ثابت والمهر جائز ، وأبوها ساعة ملكته حر ؛ لأن ملكها إياه ساعة ملك عقدة  
نكاحها ، وكذلك ابنها إن كان هو الصداق ، ويلزمها أن تعطيه الألف التي زادته ، فإن  
طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بمائتين وخمسين وذلك نصف صداقها ؛ (٣) لأن أباهما  
كان يبيع بخمسائة ، فسلم لها حين عتق فصار صداقها (٤) خمسمائة ، فرجع عليها  
بنصفها وهو مائتان وخمسون .

فإن قال قائل : فأراك أنزلت صدقات النكاح منزلة البيوع وأنت تقول : المتبايعان  
بالخيار ما لم يتفرقا ، فيكون المرأة والرجل بالخيار في الصداق ما لم يتفرقا . قيل : لا .

فإن قال قائل : فما فرق بينهما ؟ قيل : إنا لما جعلنا - ولم يخالفنا أحد علمناه - النكاح  
كالبيوع المستهلكة ، فقلنا : إذا كان الصداق مجهولاً فللمرأة مهر مثلها ولا يرد النكاح ، كما  
قلنا في البيع بالشيء المجهول يهلك في يدي المشتري ، وفي البيع المعلوم فيه الخيار  
لصاحبه فيه قيمته ، حكمنا في النكاح إذا كان حكمه لا يرد عقده أنه كبيع قد (٥) استهلك  
في يد مشتريه . ألا ترى لو أن رجلاً اشترى من رجل عبداً على أنه بالخيار يومه أو  
ساعته (٦) ، فمات قبل مضي وقت الخيار ، لزمه بالثمن ؛ لأنه ليس ثم (٧) عين ترد ،

(١ - ٢) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب) ، وفي (ص) : فيه تحريف .

(٣ - ٤) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب) ، (ص) .

(٥) « قد » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب) ، (ص) .

(٦) في (ج) ، (ص) : « ساعة » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٧) في (ج) : « ثمن » ، وما أثبتناه من (ب) ، (ص) .

والنكاح ليس بعين ، ولا يكون للمتأخحين خيار لما وصفت .

قال : ولو تزوج الرجل المرأة فأصدقها ألفاً وردت عليه خمسمائة درهم ، فالنكاح ثابت والصداق باطل ولها مهر مثلها تقابضاً قبل أن يتفرقا أو لم يتقابضاً ؛ لأن حصة الخمسمائة درهم من الألف مجهولة ؛ لأنها مقسومة على ألف ، وصداق مثلها . وهكذا لو تزوجها بألف على أن ردت عليه ألفاً كان الصداق باطلاً ، وهي مثل المسألة قبلها ، وزيادة أنها لو كانت ألفاً بألف وزيادة كان الربا في الزيادة، أو النكاح بلا حصة من المهر ، فيكون لها صداق مثلها ، ويطل البيع في الألف . وهكذا لو نكحها بمائة أردب حنطة على أن ردت عليه مائة أردب / حنطة أو أقل أو أكثر . وهكذا كل شيء أصدقها إياه وردت عليه شيئاً منه مما في الفضل في بعضه على بعض الربا لم يجز ، فلا يجوز من هذا شيء حتى يسمى حصة مهرها مما أصدقها وحصة ما أخذ منها ، فإذا أصدقها ألفاً على أن حصة مهرها خمسمائة وردت عليه خمسمائة بخمسمائة وكان هذا فيما في بعضه على بعض الربا ففيها قولان :

أحدهما : أن هذا جائز . ومن قال هذا القول قال : لو أصدق امرأتين ألفاً كان النكاح ثابتاً ، وقسمت الألف بينهما على مهر مثلهما ، فكان لكل واحدة منهما فيها بقدر مهر مثلها ، كان مهر مثل إحداهما ألف ومهر الأخرى ألفان ، فيكون لصاحبة الألف ثلث الألف ، ولصاحبة الألفين ثلثا الألف ، ولو أصدقها أباهما عتق ساعة عقد عليها عقدة (١) النكاح ولم يحتج إلى أن يتفرقا ، / كما يحتاج إليه في البيع ، ويتم تملكها الصداق بالعقد ، وإن كان به عيب ينقصه عشر قيمته رجعت عليه بعشر مهر مثلها ، ولو طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف قيمة أبيها يوم قبضته منه ، وكذلك لو مات أبوها رجع بنصف قيمته يوم قبضته منه ولا يرد عتقه . وكذلك لو أفلست أو أصدقها أباهما وهي مفلسة ثم طلقها لم يكن له نصفه ولا للغرماء منه شيء ؛ لأنه يعتق ساعة يتم ملكه بالعقد . ولو أصدقها أباهما وهي محجورة كان النكاح ثابتاً وصداق أبيها باطلاً ؛ لأنه (٢) لا يثبت لها عليه ملك ، وكان لها عليه مهر مثلها . وكذلك لو كانت محجورة فأمهت (٣) أمها بأمر أبيها وهو وليها أو ولي لها غيره ؛ لأنه ليس لأبيها ولا لولي غيره أن يعتق عليها (٤) ، ولا

(١) في (ب) : « عقد » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) في (ج) : « لأنها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) في (ب) : « فأمهتها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٤) في (ب) : « عنها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

يشترى لها ما يعتق عليها من ولد ولا والد .

قال : ولو كانت غير محجورة فأصدقها أباهما وقيمتها ألف ألفاً (١) ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، رجع عليها بنصف قيمة أبيها وهي خمسمائة وخمسمائة نصف الألف . ولو أصدقها أباهما وهو يسوى ألفاً على أن تعطيه (٢) أباه وهو يسوى ألفاً وصداق مثلها ألف ، فأبوه يبيع له بصداق مثلها وبأبيها ونصف أبيها لها بالصداق ونصفه بأبيه فيعتق أبوهما معاً . وإن طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بربع قيمة أبيها ، وذلك مائتان وخمسون ، وهو نصف حصة صداق مثلها .

قال : ولو أصدقها عبداً يسوى ألفاً وصداق مثلها ألف على أن زادته عبداً يسوى ألفاً ، فوجد بالعبد (٣) الذي أعطته عيباً ، كان فيها قولان :

أحدهما : يرده بنصف عبده الذي أعطاهما ، لأنه مبيع بنصفه ، وكان لها نصف العبد الذي أعطاهما ، فإن طلقها رجع عليها بربع العبد الذي أصدقها ، وهو نصف صداقه إياها ، وكان لها ربيعه ؛ لأنه نصف صداقها .

والقول الثاني : أنه إذا جاز أن يكون بيعاً أو نكاحاً ، أو بيعاً أو إجارة ، لم يجز لو انتقض الملك في العبد الذي أصدقها ببيع يرد به ، أو بأن يستحق ، أو بأن يطلقها فيكون له بعضه إلا أن تنتقض (٤) الصفقة كلها ، فترد عليه ما أخذت منه ، ويرد عليها ما أخذ منها ، ويكون لها مهر مثلها ، كما لو اشترى رجل عبيدين فاستحق أحدهما انتقض البيع في الثاني ، أو وجد بأحدهما عيباً فأبى إلا أن يرد انتقض البيع في الثاني إذا لم يرد أن يحبس العبد على العيب .

والقول الثاني (٥) : أنه لا يجوز أن يعقد الرجل نكاحاً بصداق على أن تعطيه المرأة شيئاً قل ولا كثر من بيع ولا كراء ، ولا إجارة ولا براءة من شيء كان لها عليه ، من قبل أنه إذا أصدقها ألفين ومهر مثلها ألف فأعطته عبداً يسوى ألفاً ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، انتقض (٦) نصف حصة مهر مثلها وثبت نصفها ، فإن جعلت البيع منها (٧) نقضت نصفه ، ولم أجد شيئاً جمعته صفقة ينتقض إلا معاً ، ولا يجوز إلا معاً ، فإن جعلته ينتقض كله

(١) في (ب) : « ألف أو ألفان » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) في (ج ، ص) : « أعطته » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣) في (ج) : « بالعيب » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) في (ج) : « إلا بأن يتبعض » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) القول الأول سبق وهو قوله : « أحدهما : أن هذا جائز » .

(٦) في (ج ، ص) : « انتقضت » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٧) في (ج ، ص) : « مثلها » ، وما أثبتناه من (ب) .

فقد انتقض بغير عيب ، ولا انتقاض بنصف حصة عقدة النكاح ، فدخله ما وصفت أولى من أن ينتقض بعض الصفقة دون بعض ، وإن لم أجعله (١) ينتقض بحال فقد أجزت بيعاً معه بغير / ملك ، قد انتقض بعضه ووقع / البيع عليه بحصة (٢) من الثمن غير معلومة ؛ لأن مهر مثلها ليس بمعلوم (٣) حتى يسأل عنه ويعتبر بغيرها .

ب/٣٥٩  
ص  
ب/٨٧  
ج

فإن قال قائل : قد تجمع الصفقة بيع عبدين معاً ؟ قيل : نعم : يرقان فيسترقان معاً ، وتنتقض الصفقة في أحدهما ، فتنتقض في الآخر حين لم يتم البيع ، وليس هكذا النكاح .

قال الربيع : وبهذا يأخذ الشافعي ، وبه أخذنا .

قال : ومن قال هذا القول لم يجز أن ينكح الرجل امرأتين بألف ، ولا يبين كم لكل واحدة (٤) منهما من الألف ، وأثبت النكاح في كل ما وصفت ، وأجعل لكل منكوحة على هذا صداق مثلها إن مات أو دخل بها ، ونصف صداق مثلها إن طلقها قبل أن يدخل بها . وكذلك لا يجز أن ينكح الرجل المرأة (٥) بألف على أن تبرئه من شيء كان لها عليه قبل النكاح ، ولا ينكحها بالألف على أن تعمل له عملاً ، (٦) ولا ينكحها بالألف على أن يعمل لها عملاً (٧) ؛ لأن هذا نكاح وإجارة لا تعرف حصة النكاح من حصة الإجارة ، ونكاح وبراءة لا تعرف حصة النكاح من حصة البراءة . فعلى هذا ، هذا الباب كله وقياسه .

قال الربيع : وبه يقول الشافعي رحمه الله .

قال الشافعي (٨) : وإذا أصدقت المرأة العبد أو الأمة فكاتبتهما ، أو أعتقتهما ، أو وهبتهما ، أو باعتهما (٩) ، أو دبّرتهما ، أو خرجا من ملكها ، ثم طلقت قبل أن يدخل بها ، لم تردّ من ذلك شيئاً إذا طلقها الزوج قبل أن يدخل بها ، ويرجع عليها بنصف قيمة أي ذلك أصدقها يوم دفعه إليها ، ولو دبّرت العبد أو الأمة ، فرجعت في التدبير ثم

(١) في (ج ، ص) : « يجعله » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) في (ج ، ص) : « بحصته » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣) في (ج) : « غير معلوم » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) في (ص) : « ولا يبين كم لواحدة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٥) في (ج) : « امرأة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٦ - ٧) ما بين الرقمين سقط من (ج ، ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٨) « قال الشافعي » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٩) « أو وهبتهما أو باعتهما » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

طلقها والعبد بحاله رجع في نصفه ، وإن طلقها قبل أن ترجع في التدبير لم يجبر على أخذه، وإن نقضت التدبير ؛ لأن نصف المهر صار له ، والعبد أو الجارية مَحُولٌ دونه بالتدبير ، لا يجبر مالكة على نقض التدبير ، فلما لم يكن يجبر عليه كان حقه مكانه في نصف قيمته ، فلا يتحول إلى عبد قد كان في ثمن بمشيتها ، إذا لم تكن مشيته في أن يأخذ العبد أو (١) الأمة ، ويقال له : انقض التدبير .

### [ ٧ ] التفويض

أخبرنا الربيع قال : قال الشافعي رحمته الله : التفويض الذي إذا عقد الزوج النكاح به عرف أنه تفويض في النكاح : أن يتزوج الرجل المرأة الثيب المالكة لأمرها برضاها ، ولا يسمى مهرأ ، أو يقول لها : أتزوجك على غير مهر ، فالنكاح في هذا ثابت ، فإن أصابها فلها مهر مثلها، وإن لم يصبها حتى طلقها فلا متعة ولا نصف مهر لها. وكذلك أن يقول : أتزوجك ولك على مائة دينار مهر فيكون هذا تفويضاً وأكثر من التفويض ، ولا يلزمه المائة ، فإن أخذتها منه كان عليها ردها بكل حال . وإن مات قبل يسمى لها مهرأ ، أو ماتت ، فسواء .

[ ٢٢٧٠ ] وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى في بَرُوع بنتِ وَأَشِقْ ونكحت بغير مهر

(١) « أ » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتها من ( ب ، ص ) .

[ ٢٢٧٠ ] \* د : ( ٢ / ٥٨٨ - ٥٩٠ ) ( ٦ ) كتاب النكاح - ( ٣٢ ) باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات -

عن عثمان بن أبي شيبة ، عن عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عبد الله في رجل تزوج امرأة ، فمات عنها ولم يدخل بها ، ولم يفرض لها الصداق ، فقال : لها الصداق كاملاً ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، فقال معقل بن سنان : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به في بَرُوع بنتِ وَأَشِقْ . ( رقم ٢١١٤ ) .

وعن عثمان بن أبي شيبة ، عن يزيد بن هارون وابن مهدي عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله مثله . ( رقم ٢١١٥ ) [ سفيان هو الثوري ] .  
وهذا إسناد على شرط الشيخين .

ومن طريق سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن خلاص ، وأبي حسان عن عبد الله بن عتبة ابن مسعود أن عبد الله بن مسعود ... مثله .  
ولكن فيه أن الذين رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قصة بَرُوع ناس من أشجع فيهم الجراح وأبو سنان . ( رقم ٢١١٦ ) .

قال الألباني : وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم .

\* ت : ( ٣ / ٤٤١ ) ( ٩ ) كتاب النكاح - ( ٤٤ ) باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها صداقاً - عن محمود بن غيلان ، عن زيد بن الحباب ، عن سفيان به .  
وقال : هذا حديث حسن صحيح .

فمات زوجها ، فقضى لها بمهر نساها ، وقضى لها بالميراث . فإن كان ثبت عن النبي ﷺ

\* من : ( ٦ / ١٢١ ) ( ٢٦ ) كتاب النكاح - ( ٦٨ ) باب إباحة التزوج بغير صداق - من طريق رائدة ابن قدامة ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة والأسود قالوا : أتى عبد الله بن مسعود ... نحوه ( رقم ٣٣٥٤ ) .

قال أبو عبد الرحمن [ أى النسائي ] : لا أعلم أحداً قال فى هذا الحديث : « الأسود » غير رائدة [ وهذه من زيادة الثقات فى مقبولة ] .

ومن طريق يزيد ، عن سفيان عن منصور به . ( رقم ٣٣٥٥ ) .

ومن طريق سفيان ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن مسروق به . ( رقم ٣٣٥٦ ) .

ومن طريق على بن مسهر ، عن داود بن أبي هند ، عن الشعبي ، عن علقمة ، عن عبد الله به . ( رقم ٣٣٥٧ ) .

\* جه : ( ١ / ٦٠٩ ) ( ٩ ) كتاب النكاح - ( ١٨ ) باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها قيموت على ذلك - عن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفيان عن فراس به .

\* المستدرک : ( ٢ / ١٨٠ - ١٨١ ) - من طريق داود بن أبي هند به ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي .

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان ، عن فراس به .

وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

\* ابن حبان : ( ٩ / ٤١٠ - ٤١١ ) ( ١٤ ) كتاب النكاح - ( ٢ ) باب الصداق - من طريق منصور به . ( رقم ٤٠٩٩ ) .

ومن طريق داود بن أبي هند به . ( رقم ٤١٠١ ) .

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي به . ( رقم ٤٠٩٨ ) .

\* المتقى لابن الجارود : ( ص ٢٩٤ رقم ٧١٨ ) كتاب النكاح - من طريق عبد الرحمن بن مهدي به ، ومن طريق سفيان ، عن منصور به .

وهكذا صححه كثير من الأئمة كما ترى ، كما صححه ابن حزم والبيهقي ، قال ابن حزم : لا مغزى فيه لصحة إسناده . ( التلخيص الخبير ٣ / ١٩١ ) .

وقال البيهقي فى السنن الكبرى ( ٧ / ٢٤٦ ) : « هذا الاختلاف فى تسمية من روى قصة بروع بنت واشق عن النبي ﷺ لا يؤهن الحديث ، فإن جميع هذه الروايات أسانيدنا صحاح ، وفى بعضها ما دلّ على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك ، فكان بعض الرواة سمى منهم واحداً ، وبعضهم سمى اثنين ، وبعضهم أطلق ولم يسم ، ومثله لا يرد الحديث ، ولولا ثقة من رواه عن النبي ﷺ لما كان لفرح عبد الله بن مسعود براوته معنى . والله أعلم » .

قال الحاكم : قال شيخنا أبو عبد الله : لو حضرت الشافعى لقمتم على رؤوس الناس : وقلت : قد صحح الحديث فقل به . ( المستدرک ٢ / ١٨٠ ) .

هذا وللحديث شاهد من حديث عقبة بن عامر :

\* د : ( ٣ / ٥٩٠ - ٥٩١ ) ( ٦ ) كتاب النكاح - باب فيمن تزوج ، ولم يسم صداقاً حتى مات - من طريق محمد بن سلمة ، عن أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن يزيد ابن أبي حبيب ، عن مرثد بن عبد الله ، عن عقبة بن عامر : أن النبي ﷺ قال لرجل : « أترضى أن أزوجك فلانة ؟ » قال : نعم ، وقال للمرأة : « أترضين أن أزوجك فلانا ؟ » قالت : نعم ، فدخل بها الرجل ، ولم يفرض لها صداقاً ، ولم يعطها شيئاً ، وكان ممن شهد الحديثية ، وكان من شهد =

فهو أولى الأمور بنا ، ولا حجة فى قول أحد دون النبى ﷺ وإن كثروا ، ولا فى قياس ، فلا شىء فى قوله إلا طاعة الله بالتسليم له ، وإن كان لا يثبت عن النبى ﷺ لم يكن لأحد أن يثبت عنه ما لا يثبت (١) ، ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله ، وهو مرة يقال : عن معقل بن يسار ، ومرة عن معقل بن سنان ، ومرة عن بعض أشجع ، لا يُسمى ، وإن لم يثبت ، فإذا مات أو ماتت فلا مهر لها وله منها الميراث إن ماتت ، ولها منه الميراث إن مات ، ولا متعة لها فى الموت ؛ لأنها غير مطلقة ، وإنما جعلت المتعة للمطلقة .

قال : وإن كان عقد عليها عقدة النكاح بمهر مسمى ، أو بغير مهر ، فسمى لها مهرأ فرضيته ، أو رفعته إلى السلطان ففرض لها الحاكم (٢) مهرأ ، فهو لها ، ولها الميراث .

[ ٢٢٧١ ] قال الشافعى رحمه الله : أخبرنى (٣) عبد المجيد عن ابن جريج قال : سمعت عطاء يقول : سمعت ابن عباس يسأل عن المرأة يموت عنها زوجها وقد فرض صداقها ، قال : لها الصداق والميراث .

[ ٢٢٧٢ ] أخبرنا مالك ، عن نافع : أن ابنة عبيد الله (٤) بن عمر وأمها ابنة زيد بن

- (١) فى (ب) : « ما لم يثبت » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .  
 (٢) « الحاكم » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ج ، ص) .  
 (٣) فى (ب) : « أخبرنا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .  
 (٤) فى (ج) : « عبد الله » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

= الحديدية له سهم بخير ، فلما حضرته الوفاة قال : إن رسول الله ﷺ زوجنى فلانة ، ولم أفرض لها صداقاً ، ولم أعطها شيئاً ، وإنى أشهدكم أنى أعطيتها من صداقها سهمى بخير ، فأخذت سهماً فباعته بمائة ألف .

وفى رواية فى أول الحديث أن النبى ﷺ قال : « خير النكاح أيسره » .

قال أبو داود : يخاف أن يكون هذا الحديث ملزماً ؛ لأن الأمر على غير هذا .

\* المستلوك : ( ٢ / ١٨١ - ١٨٢ ) من طريق محمد بن سلمة به .

وقال : صحيح على شرطهما . ووافقه الذهبى .

قال الألبانى : إنما هو على شرط مسلم وحده ، فإن محمد بن سلمة ، وخالد بن أبى يزيد لم

يخرج لهما البخارى فى صحيحه . (الإرواء ٦ / ٣٤٥) .

\* ابن حبان : (الإحسان ٩ / ٣٨١) (١٤) كتاب النكاح - (١) باب الولى - من طريق محمد بن سلمة به .

[٢٢٧١]\* مصنف عبد الرزاق : (٦ / ٢٩٤) أبواب النكاح - باب الذى يتزوج فلا يدخل ولا يفرض حتى

يموت - عن ابن جريج به . (رقم ١٠٨٩٧) .

[٢٢٧٢]\* ط : (٢ / ٥٢٧) (٢٨) كتاب النكاح - (٣) باب ما جاء فى الصداق والحياء . (رقم ١٠) .

وفيه : « ولو كان لها صداق لم تمسكه » .

الخطاب ، وكانت تحت ابن / لعبد الله بن عمر فمات ولم يدخل بها ، ولم يسم لها صداقاً ، فابتغت أمها صداقها ، فقال لها ابن عمر : ليس لها صداق ، ولو كان لها صداق لم تمنعكموه ، ولم نظلمها ، فأبت أن تقبل ذلك ، فجعلا بينهما زيد بن ثابت ، فقضى أن لا صداق لها ولها الميراث .

[ ٢٢٧٣ ] أخبرنا سفيان ، عن عطاء بن السائب ، قال : سألت عبد خير عن رجل

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٢٩٢ ) الموضوع السابق - عن عبيد الله وعبد الله بن عمر عن نافع : أن ابن عمر أنكح ابنه واقداً ، فتوفى قبل أن يدخل أو يفرض ، فلم يجعل لها ابن عمر صداقاً ، فأبت أمها إلا أن تخاصم ، فجاهه عبد الرحمن بن زيد ، فقال : إن أمها قد أبت إلا أن تخاصمك ، والقول كما تقول . فقال ابن عمر : ما أحب أن تدعوا حقاً إن كان لكم ، فخاصمته إلى زيد بن ثابت فلم يجعل لها زيد صداقاً ، وجعل لها الميراث وعليها العدة . ( رقم ١٠٨٨٩ ) .

وعن معمر ، عن أيوب ، عن ابن عمر مثله . ( رقم ١٠٨٩٠ ) .  
وعن ابن جريج ، عن موسى بن عقبة عن نافع نحواً من ذلك ، وذكر أن ابن عمر أنكح ابنة عبيد الله بن عمر . ( رقم ١٠٨٩١ ) .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٢٦٦ ) أبواب النكاح - باب الرجل يتزوج المرأة فيموت ولم يفرض لها صداقاً - عن هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار : أن ابن عمر زوج ابناً له ابنة أخيه عبيد الله بن عمر ، وابنه صغير يومئذ ، ولم يفرض لها صداقاً ، فمكث الغلام ما مكث ، ثم مات ، فخاصم خال الجارية ابن عمر إلى زيد بن ثابت ، فقال ابن عمر لزيد : إني زوجت ابني وأنا أحدث نفسي أن أصنع به خيراً ، فمات قبل ذلك ، ولم يفرض للجارية صداقاً ، فقال زيد : فلها الميراث إن كان للغلام مال ، وعليها العدة ، ولا صداق لها . ( رقم ٩٢٥ ) .  
وقد سقت هذه الروايات للمقارنة ؛ ولأنه يفسر بعضها بعضاً .

[ ٢٢٧٣ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٢٩٣ ) الموضوع السابق - عن الثوري ، وجعفر [ بن برقان ] عن عطاء ابن السائب ، عن عبد خير ، عن علي أنه كان يجعل لها الميراث ، وعليها العدة ولا يجعل لها صداقاً . ( رقم ١٠٨٩٣ ) .

وعن معمر ، عن جعفر بن برقان ، عن الحكم بن عتيبة أن علياً كان يجعل لها الميراث وعليها العدة ، ولا يجعل لها صداقاً . ( رقم ١٠٨٩٤ ) .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ) الموضوع السابق - عن خالد بن عبد الله عن عطاء بن السائب ، عن عبد خير ، عن علي رضي الله عنه أنه قال في المتوفى عنها ولم يفرض لها صداقاً ، قال : لها الميراث ، ولا صداق لها . ( رقم ٩٢٢ ) .

وعن خالد ، عن مطرف ، عن الحكم ، عن علي رضي الله عنه مثل ذلك . ( رقم ٩٢٣ ) .  
وعن هشيم ، عن محمد بن سالم ، عن الشعبي ، عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال : لها الميراث ، وعليها العدة ، ولا صداق لها . ( رقم ٩٢٤ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٣ / ٥٥٦ ) كتاب النكاح - ( ١٤٩ ) في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها ولم يفرض لها - عن ابن عيينة ، عن عمرو ، وعطاء بن السائب ، عن عبد خير - يرى أنه عن علي - قال : لها الميراث ولا صداق لها .

وعن أبي معاوية عن الشيباني ، عن عمرو بن مرة عن أنخبره عن علي قال : لها الميراث ولا صداق لها .

وعن عتبة ، عن عطاء بن السائب ، عن عبد خير ، عن علي قال : لها الميراث ولا صداق لها .  
أرقام ( ١٧١١٤ ، ١٧١٢٠ - ١٧١٢١ ) .

فوض إليه فمات ولم يفرض فقال : ليس لها إلا الميراث ، ولا نشك أنه قول على .  
 قال الشافعي (١) : قال سفيان : لا ندرى (٢) ، لا نشك أنه من قول على ، أو من (٣)  
 قول عطاء ، أم من (٤) قول عبد خير .

قال الشافعي رحمه الله عليه : وفي النكاح وجه آخر قد يدخل في اسم التفويض  
 وليس بالتفويض المعروف نفسه وهو مخالف للباب قبله ، وذلك أن تقول المرأة للرجل :  
 أتزوجك على أن تفرض لى ما شئت ، أو ما شئت أنا ، أو ما حكمت أنت ، أو ما  
 حكمت أنا ، أو ما شاء فلان ، أو ما رضى ، أو ما حكم فلان لرجل آخر ، فهذا كله  
 وقع بشرط صداق ، ولكنه شرط مجهول ، فهو كالصداق الفاسد ، مثل الثمرة التي لم  
 بيد صلاحها على أن تترك إلى أن تبلغ ، ومثل الميتة والخمر ، وما أشبهه بما لا يحل ملكه ،  
 ولا يحل بيعه في حاله تلك أو على الأبد ، فلها في هذا كله مهر مثلها . وإن طلقها قبل  
 أن يدخل بها فلها نصف مهر مثلها ، ولا متعة لها ، في قول من ذهب إلى (٥) أن لا متعة  
 للتي فرض لها إذا طلقت قبل تمس ، ولها المتعة في قول من قال : المتعة لكل مطلقة .

قال الشافعي رضي الله عنه : وإذا (٦) كان الصداق تسمية بوجه لا يجوز إلى أجل أو غير  
 أجل ، أو يذكر فيه شيء ، فهو صداق فاسد لها فيه مهر مثلها ونصفه إن طلقت قبل  
 الدخول . ولو أصدقها بيتاً أو خادماً لم يصفه ، ولم تعرفه بعينه ، كان لها صداقاً مثلها ،  
 لا يكون الصداق لازماً إلا بما تلزم به البيوع . ألا ترى لو أن رجلاً باع بيتاً غير موصوف ،  
 أو خادماً غير موصوف ، ولا يرى واحداً / منهما ، ولا يعرفه بعينه ، لم يجز . وهكذا  
 لو قال : أصدقتك خادماً بأربعين ديناراً لم يجز ؛ لأن الخادم بأربعين ديناراً وقد يكون

٨٨ / ب  
ج

- (١) « قال الشافعي » : سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ) .  
 (٢) في ( ب ) : « لا أدرى » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .  
 (٣) في ( ب ) : « أمن » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .  
 (٤) في ( ج ) : « أو من » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .  
 (٥) « إلى » : ساقطة من ( ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .  
 (٦) في ( ج ) : « إن » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

قال البيهقي تعقياً على رواية الشافعي هذه : هكذا رواه في كتاب الصداق [ أى هنا ] عن سفيان  
 بالشك . وقد رواه سفيان الثوري وخالد بن عبد الله عن عطاء بن السائب ، عن عبد خير ، عن على  
 مسن غير شك . ورواه الثوري أيضاً عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، عن زيد بن  
 ثابت ، وعن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن  
 يدخل بها ولم يكن يفرض لها . قالوا : لها الميراث ، وعليها العدة ، ولا صداق لها . ( المعرفة / ٥  
 . ٣٨٧ - ٣٨٨ ) .

صبيًا وكبيراً وأسود وأحمر ، فلا يجوز في الصداق إلا ما جاز في البيوع . ولو قال :  
أصدقك (١) خادماً خماسياً من جنس كذا ، أو صفة كذا ، جاز كما يجوز في البيوع .

قال : ولو أصدقها داراً لا يملكها ، أو عبداً لا يملكه ، أو حراً ، فقال : هذا عبدي  
أصدقته ، فنكحته على هذا ، ثم علم أن الدار والعبد لم يكونا في ملكه يوم عقد عليها  
فعمدة النكاح جائزة ، ولها مهر مثلها ، ولا يكون لها قيمة العبد ولا الدار . ولو ملكهما  
بعدُ فأعطاها إياهما لم يكونا لها إلا بتجديد بيع فيهما ؛ لأن العمدة انعقدت وهو لا  
يملكهما (٢) ، كما لو انعقدت عليهما عمدة بيع لم يجز البيع . ولو ملكهما بعد البيع ، أو  
سلمهما مالكهما للبائع بذلك الثمن ، لم يجز حتى يحدث فيهما بيعاً ، وإنما جعلت لها  
مهر مثلها لأن النكاح لا يرد ، كما لا (٣) ترد البيوع الفاتية ، النكاح كالبيوع الفاتية .

قال : وسيد الأمة في تزويج الرجل بغير مهر مثل المرأة البالغ في نفسها إذا زوجها  
بغير أن يسمى مهراً ، أو يزوجها (٤) على أن لا مهر لها ، فطلقها الزوج قبل المسيس ،  
فلها المتعة وليس لها نصف المهر ، فإن مسها فلها مهر مثلها . وإذا زوج الأمة سيدها  
وأذنت الحرة في نفسها بلا مهر ، ثم أرادت الحرة وأراد سيد الأمة أن يفرض الزوج لها  
مهراً فرض لها المهر ، وإن قامت عليه قبل يطلقها فطلبته فطلقها قبل يفرض لها ، أو  
يحكم عليه الحاكم بمهر مثلها ، فليس لها إلا المتاع ، لا يجب لها نصف المهر ، إلا أن  
يفرض الحاكم ، أو بأن يفرضه (٥) هو لها بعد علمها صداق مثلها ، فترضى كما وقع عليه  
العقد فيلزمها (٦) جميعاً .

قال الشافعي رحمة الله عليه : وإن نكحها بغير مهر ، ففرض لها مهراً فلم ترضه  
حتى فارقها ، كانت لها المتعة ، ولم يكن لها مما فرض لها شيء حتى يجتمعا على الرضا ،  
فإذا اجتمعا على الرضا به لزم كل واحد منهما ، ولم يكن لواحد منهما نقض شيء منه ،  
كما لا يكون لواحد منهما نقض ما وقعت عليه العمدة (٧) من المهر إلا باجتماعهما على  
نقضها ، أو يطلق قبل المسيس فيتنقض نصف المهر ، ولا يلزمها ما فرض لها بحال حتى

- (١) في ( ب ) : « أصدقك » ، وما أثبتاه من ( ج ، ص ) .
- (٢) في ( ج ) : « لا يملكها » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ) .
- (٣) « لا » : ساقطة من ( ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .
- (٤) في ( ب ) : « زوجها » ، وما أثبتاه من ( ج ، ص ) .
- (٥) في ( ج ) : « يفرض » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ) .
- (٦) في ( ج ، ص ) : « فلزمها » ، وما أثبتاه من ( ب ) .
- (٧) في ( ج ، ص ) : « ما وقع عليه العقد » ، وما أثبتاه من ( ب ) .

يعلما كم مهر مثلها ؛ لأن لها مهر مثلها بالعقد / ما لم يتقضى بطلاق ، فإذا فرض وهما لا يعلمان مهر مثلها كان هو (١) كالمشترى ، وهى كالبائع ما لا يعلم ، ولا يعلم أو يعلم أحدهما (٢) .

قال الشافعي رحمته الله : وليس أبو الجارية الصغيرة ولا الكبيرة البكر كسيد الأمة في أن يضع من مهرها ، ولا يزوجها بغير مهر .

فإن قيل : فما فرق بينهما ، فهو يزوجهما معاً بلا رضاها ؟ قيل : ما يملك من الجارية من المهر فلنفسه يملكه لا لها ، فأمره يجوز في ملك نفسه ، وما ملك لابنته من مهرها فلها تملكه لا لنفسه ، ومهرها مال من مالها ، فكما لا يجوز له أن يهب مالها (٣) / فكذا لا يجوز له أن يهب صداقتها ولا يزوجهها بغير صداق ، كما لا يجوز له إتلاف ما سواه من مالها . وإذا زوجها أبوها ولم يسم لها مهرأ أو قال لزوجهها : أزوجهها على أن لا مهر عليك ، فالنكاح ثابت لها ، ولها على الزوج مهر مثلها لا يرجع به على الأب ، فإن ضمن له (٤) الأب البراءة من مهرها وسماه فللزوجة على الزوج صداقتها في ماله عاش أو مات ، أو عاشت أو ماتت . وإن طلقها فلها عليه نصف مهر مثلها ، ولا يرجع به الزوج على الأب ؛ لأنه لا (٥) يضمن له في ماله شيئاً فيلزمه ضمانه ، إنما ضمن له أن يبطل عنه حقاً لغيره .

فإن قال قائل : وكيف جعلت عليه مهر مثل الصبية ، إنما زوجه إياها أبوها وهو لم يرض بالنكاح إلا بغير مهر ؟ قيل له : أرأيت إن كانت المرأة الثيب المالك لأمرها التي لو وهبت مالها جاز، تنكح الرجل على أن لا مهر لها ، ثم تسأل المهر فأفرض لها مهر مثلها ، ولا أبطل النكاح كما أبطل البيع ، ولا أجعل للزوج الخيار بأن طلبت الصداق ، وقد نكحت بلا صداق ، وكيف ينبغي أن أقول في الصبية ؟ فإن قال هكذا لأنهما منكوحتان ، وأكثر ما في الصبية أن يجوز أمر أبيها عليها في مهرها ، كما يجوز أمر الكبيرة في (٦) نفسها في مهرها ، فإذا لم يبرأ زوج الكبيرة من المهر بأن لم يرض أن ينكحها إلا بلا مهر ونكحته على ذلك فلزومه المهر ، ولم نفسخ النكاح ، ولم نجعل له الخيار . ولو أصابها

(١) « هو » : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتتها من (ب) .

(٢) في (ب) : « وهى كالبائع ما لم يعلم أو يعلم أحدهما » ، وما أثبتته من (ج ، ص) .

(٣) في (ج) : « يهب من مالها » ، وما أثبتته من (ب ، ص) .

(٤) في (ج) : « لها » ، وما أثبتته من (ب ، ص) .

(٥) في (ب) : « لم » ، وما أثبتته من (ج ، ص) .

(٦) في (ج ، ص) : « على » ، وما أثبتته من (ب) .

كان لها المهر كله ، فهكذا الصبية .

فإن قال : نعم ، ولكن لم جعلت على زوج الصبية يطلقها نصف مهر مثلها ، وأنت لا تجعل على زوج الكبيرة إذا نكحها بلا مهر فطلقها قبل أن تطلب الفرض ، أو يفرض ، أو تضاب إلا المتعة ؟ قيل له إن شاء الله تعالى : لما وصفت من أن النكاح ثابت بمهر ، إلا على من جاز أمره في (١) النساء في ماله ، فرضى (٢) ألا يكون له مهر ، فطلق قبل أن يفرض لها مهراً ، فكان لهن المتعة ، لأنهن عفون عن المهر حتى تطلقن ، كما لو عفون عنه وقد فرض ، جاز عفوهن لقول الله عز وجل : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٣٧ ] والصغيرة لم تعف عن مهر ، ولو عفت لم يُجزها عفوها ، وإنما عفا عنها أبوها الذي لا عفو له في مالها ، فألزمنا الزوج نصف مهر مثلها بالطلاق ، وفرقنا بينهما لافتراق حالهما في مالهما . ولأن الزوج لم يرض بصداق إلا أن يبرأ منه ، فكان كمن سمي صداقاً فاسداً ، ولو كان سمي لها صداقاً فعفا الأب كان لها الصداق الذي سمي ، وعفو الأب بعد وجوب الصداق باطل . وهكذا المحجورة إذا زُوِّجَتْ بلا مهر لا تخالف الصبية في شيء .

[ ٢٢٧٤ ] أخبرنا عبد الوهاب ، عن أيوب ، عن ابن سيرين : أن رجلاً زوج ابنته على أربعة آلاف وترك لزوجها ألفاً . فجاءت المرأة وزوجها وأبوها ثلاثتهم يختصمون إلى شريح ، فقال شريح : تجوز صدقتك ومعروفك ، وهي أحق بثمن رقبتها .

قال الشافعي رحمه الله : وسواء في هذا البكر والثيب ؛ لأن ذلك ملك للبت دون الأب ، ولا حق للأب فيه ، وقول شريح : تجوز صدقتك ومعروفك قد أحسنت وإحسانك حسن ، ولكنك أحسنت فيما لا يجوز لك ، فهي أحق بثمن رقبتها : يعني صداقها .

(١) في (ب) : « من » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) في (ب) : « فيرضى » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

[ ٢٢٧٤ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٠٠ ) كتاب الطلاق - باب المبرأة - عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين قال : اختصم إلى شريح في رجل ترك من صداق ابنته لزوجها ألفاً . قال شريح : قد أجزنا عطيتك ومعروفك ، وهي أحق بثمن رقبتها .

قال معمر : ويلغني أنه لا يجوز لرجل أن يقصر مهر أخته إلا بعلمها ، أو يستأمرها .

وعن هشام ، عن محمد ، عن هشام مثله . ( رقم ١٠٩١٥ - ١٠٩١٦ ) .

\* أخبار القضاة لو كيع : ( ٢ / ٣٤٥ ) من طريق حماد ، عن أيوب نحوه .

[ ٨ ] / المهر الفاسد

١٨٩ / ب  
ج

قال الشافعي رحمته : في عقد النكاح شيان : أحدهما : العقد . والآخر : المهر الذي يجب بالعقد ، فلا يفسد العقد إلا بما وصفنا العقد يفسد به ، من أن يُعقدَ منهياً عنه ، وليس المهر من إفساد العقد ولا إصلاحه بسبيل . ألا ترى أن عقد النكاح بغير مهر مسمى صحيح ؟ فإذا كان العقد منهياً عنه / لم يصلح <sup>(١)</sup> أن يكون عقد بمهر صحيح . أو لا ترى أن عقد النكاح يكون بلا مهر فيثبت النكاح ولا يفسد ، بأن لم يكن مهر ، ويكون للمرأة إذا وطئت مهر مثلها ؟

١/٣٦١  
ص

قال الشافعي : وهذا الموضع الذي يخالف فيه النكاح البيع ؛ لأن البيع إذا وقع بغير ثمن لم يجب ، وذلك أن يقول : قد بعتك بحكمك فلا يكون بيعاً ، وهذا في النكاح صحيح .

فإن قال قائل : من أين أجزت هذا في النكاح وردته في البيوع ، وأنت تحكم في عامة النكاح أحكام البيوع ؟ قيل : قال الله عز وجل : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ إلى ﴿ وَمَتَّعُوهُنَّ ﴾ [ البقرة : ٢٣٦ ] وقال تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٣٧ ] فأعلم الله تعالى في المقروض لها أن الطلاق يقع عليها كما أعلم في التي لم يفرض لها أن الطلاق يقع عليها ، والطلاق لا يقع إلا على زوجة ، والزوجة لا تكون إلا ونكاحها ثابت .

قال : ولم أعلم مخالفاً مضى ، ولا أدركته في أن النكاح يثبت وإن لم يسم مهراً ، وأن لها إن طلقت وقد نكحت ولم يسم مهراً المتعة ، وإن أصيبت فلها مهر مثلها ، فلما كان هذا كما وصفت لم يجوز أبداً أن يفسد النكاح من جهة المهر بحال أبداً . فإذا نكحها بمهر مجهول ، أو مهر حرام البيع في حاله التي نكحها فيها ، أو حرام بكل حال .

قال : فذلك <sup>(٢)</sup> كله سواء ، وعقد النكاح ثابت ، والمهر باطل ، فلها مهر مثلها إن طلقها قبل أن يدخل بها ؛ لأنها سمت مهراً وإن لم يجوز بأنه معلوم حلال ، ولم يحل لأنها لم ترد نكاحه بلا مهر ، وذلك مثل أن ينكح بشمرة لم يبد صلاحها على أن يدعها إلى أن تبلغ ، فيكون لها مهر مثلها ، وتكون الشمرة لصاحبها ؛ لأن بيعها في هذه الحال

(١) في ( ب ) : « يصح » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .

(٢) في ( ج ، ص ) : « وكذلك » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

لا يحل على هذا الشرط. ولو نكحت بها على أن تقطعها حيثذ كان النكاح جائزاً ، فإن تركها حتى يبدو صلاحها فهي لها وهو متطوع ، ومتى قام عليها بقطعها فعليها أن تقطعها (١) في أي حال قام عليها فيها .

قال : ولو نكحها بخمر أو خنزير فالنكاح ثابت والمهر باطل ، ولها مهر مثلها ، وكذلك إن نكحته بحكمها (٢) أو حكمه فلها مهر مثلها ، وإن حكمتُ حكماً أو حكمه فرضيا به (٣) ، فلها ما تراضيا عليه ، وإنما يكون لهما ما تراضيا عليه (٤) بعدما يعرفان مهر مثلها ، ولا يجوز ما تراضيا عليه (٥) أبداً إلا بعد ما يعرفان مهر مثلها ، ولو فرض لها فتراضيا على غيره ، أو لم يفرض لها فتراضيا ، فكما يكون ذلك لهما لو (٦) ابتداء بالفرض لها ، ولا أقول لها أبداً : احكمي ، ولكن أقول : لها مهر مثلها ، إلا أن تشاء أن تراضيا (٧) ، فلا أعرض لكما فيما تراضيتم عليه .

[ ٢٢٧٥ ] أخبرنا عبد الوهاب ، عن أيوب ، عن ابن سيرين : أن الأشعث بن قيس صحب رجلاً فرأى امرأته فأعجبته ، قال : فتوفى في الطريق / فخطبها الأشعث بن قيس ، فأبت أن تزوجه إلا على حكمها ، فتزوجها على حكمها ثم طلقها قبل أن تحكم ، فقال : احكمي ، فقالت : أحكم فلاناً وفلاناً رقيقاً (٨) كانوا لأبيه من بلاده ، فقال : احكمي (٩) غير هؤلاء ، فأتى عمر فقال : يا أمير المؤمنين ، عجزت ثلاث مرات فقال : ما هن ؟ قال : عشقت امرأة ، قال : هذا ما لم (١٠) تملك ، قال : ثم تزوجتها على

(١) في (ج ، ص) : « تقطعه » ، وما أثبتاه من (ب) .

(٢) في (ج) : « إن نكحته على حكمها » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

(٣) في (ص) : « بها » ، وما أثبتاه من (ب ، ج) .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتاه من (ب ، ص) .

(٦) في (ج) : « أو » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

(٧) في (ص ، ج) : « إلا أن يشاء أن يراضيا » ، وما أثبتاه من (ب) .

(٨) في (ب) : « رقيقين » ، وفي (ج) : « رقيقين » ، وما أثبتاه من (ص) .

(٩) في (ج) : « حكمي » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

(١٠) في (ب) : « لا » ، وما أثبتاه من (ج ، ص) .

[ ٢٢٧٥ ] \* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ٥ ) كتاب النكاح - ( ١٦٢ ) ما قالوا في الرجل يتزوج المرأة على

حكمها - عن غندر ، عن شعبة ، عن علي بن مدرك قال : سمعت النخعي قال : تزوج الأشعث

امرأة على حكمها ، فرفع إلى عمر بن الخطاب فقال : أرضها ، أرضها .

وعن أشعث ، عن ابن سيرين أن الأشعث تزوج امرأة على حكمها ، فسأله عمر عنها فقال :

بت ليلة لا يعلمها إلا الله مخافة أن تحكم علي في مال قيس . فقال : ليس ذلك لها ، إنما لها مهر

نسانها . ( رقم ١٧٢٠٦ ، ١٧٢٠٩ ) .

حكما ، قال (١) : ثم طلقته قبل أن تحكم ، قال عمر : امرأة من المسلمين .

قال الشافعي رحمة الله عليه : يعني عمر : لها مهر امرأة من المسلمين ، ويعنى : من نساؤها ، والله تعالى أعلم . وما قلت : إن لها مهر امرأة من نساؤها ما لا أعلم فيه اختلافاً ، ويشبه أن يكون الذي أراد عمر - والله تعالى أعلم - ومتى قلت : لها مهر نساؤها ، فإنما أعنى أخواتها وعماتها وبنات أعمامها نساء عصبتها ، وليس أمها من نساؤها . وأعنى : مهر نساء بلدها ؛ لأن مهور البلدان تختلف . وأعنى : مهر من هو في مثل شبابها وعقلها وأدبها ؛ لأن المهور تختلف بالشباب والهيئة والعقل . وأعنى : مهر من هو في مثل يسرها ؛ لأن المهور تختلف باليسر . وأعنى : مهر من هو في جمالها ؛ لأن المهور تختلف بالجمال . وأعنى : مهر من هو في صراحتها ؛ لأن المهور تختلف بالصراحة والهجنة . وبكراً كانت أو ثيباً ؛ لأن المهور تختلف في الأبيكار والثيب .

٣٦١/ب  
ص

قال : وإن كان من نساؤها / من تنكح بنقذ ، أو دين ، أو بعرض ، أو بنقذ وعرض جعلت صداقها نقداً كله ؛ لأن الحكم بالقيمة لا يكون بدين ؛ لأنه لا يعرف قدر النقد من الدين ، وإن الدين إنما يكون برضا من يكون له الدين . فإن كانت لا نساء لها ، فمهر أقرب النساء منها شبيهاً بها فيما وصفت ، والنسب ؛ فإن المهور تختلف بالنسب ، ولو كان نساؤها ينكحن إذا نكحن في عشائرن خففن المهر ، وإذا نكحن في الغبراء كانت مهورهن أكثر ، فرضت عليه المهر إن كان من (٢) عشيرتها كمهور (٣) نساؤها في عشيرتها ، وإن كان غريباً كمهور (٤) الغبراء .

## [ ٩ ] الاختلاف في المهر

قال الشافعي رحمة الله عليه : إذا اختلف الرجل والمرأة في المهر قبل الدخول أو بعده ، وقبل الطلاق أو بعده ، فقال : نكحتك على ألف ، وقالت : بل نكحتني على ألفين ، أو قال : نكحتك على عبد ، وقالت : بل نكحتني على دار بعينها ، ولا بينة بينهما تحالفاً ، وأبدأ بالرجل في اليمين ، فإن حَلَفَ أَحَلَفَتِ المرأة ، فإن حلفت جعلت

(١) قال : « ساقطة من ( ب ) ، وأثبتناها من ( ج ، ص ) .

(٢) في ( ج ، ص ) : « في » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٣) في ( ج ) : « كمهور » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٤) في ( ص ) : « فمهور » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ) .

لها مهر مثلها ، فإن دخل بها فلها مهر مثلها كاملاً ، وإن كان طلقها ولم يدخل بها فلها نصف مهر مثلها . وهكذا إذا اختلف الزوج وأبو الصبية البكر أو سيد الأمة ، وهكذا إن اختلف ورثة المرأة وورثة الزوج بعد موتها (١) ، أو ورثة أحدهما والآخر بعد موته .

قال : ولو اختلف في دفعه فقال : قد دفعت إليك صداقك ، وقالت : ما دفعت إلى شيئاً ، أو اختلف أبو البكر الذي يلي مالها أو سيد الأمة فقال الزوج : قد دفعت إليك صداق ابنتك ، وقال الأب : لم تدفعه ، فالقول قول المرأة ، وقول أبي البكر ، وسيد الأمة ، / مع أيمانهم . وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها ، أو ماتت المرأة أو الرجل ، أو كانا حيين ، أو رثتهما (٢) في ذلك ما لهما في حياتهما ، وسواء عرف الصداق أو لم يعرف . إن عرف فلها الصداق الذي يتصادقان عليه أو تقوم به بينة ، فإن لم يعرف ولم يتصادقا ولا بينة تقوم تحالفاً إن كانا حيين وورثتهما (٣) على العلم إن كانا ميتين ، وكان لها صداق مثلها ؛ لأن الصداق حق من الحقوق فلا يزول إلا بإقرار الذي له الحق ، أو الذي إليه الحق من ولي البكر الصبية وسيد الأمة بما (٤) يرى الزوج منه .

قال : ولو اختلفا فيه ، فأقامت المرأة البينة بأنه أصدقها ألفين ، وأقام الزوج البينة أنه أصدقها ألفاً ، لم تكن واحدة من البيتين أولى من الأخرى ؛ لأن (٥) بينة المرأة تشهد بألفين وبينة الرجل تشهد (٦) له بألف ، قد ملك بها العقد فلا يجوز - والله تعالى أعلم - عندي فيها إلا أن يتحالفا ، ويكون لها (٧) مهر مثلها فيكون هذا كتصادقهما على المبيع (٨) الهالك ، واختلافهما في الثمن ، أو القرعة فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق ، وأخذ بيمينه .

قال الشافعي رحمته الله : بعد الشهادة متضادة . لها صداق مثلها كان (٩) أكثر من ألفين أو أقل من ألف ، وبه يأخذ الشافعي .

(١) في (ج) : « موتها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) في (ب) : « ولورثتهما » ، وفي (ج) : « لورثتهما » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٣) في (ج ، ص) : « وورثتهما » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) في (ج) : « فيما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) في (ج) : « ولا » ، وفي (ص) : « ولأن » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٦) في (ج ، ص) : « يشهدون » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٧) « لها » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج) .

(٨) في (ج ، ص) : « المبيع » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٩) في (ج ، ص) : « كانت » ، وما أثبتناه من (ب) .

قال : ولو تصادقا على الصداق أنه ألف ، فقال : دفعت إليها ألفا وخمسمائة (١) من صداقها فأقرت بذلك ، أو أقامت (٢) عليها بها بينة ، وقالت : أعطيتها (٣) هدية ، وقال : بل صداق ، فالقول قوله مع يمينه . وهكذا لو دفع إليها عبداً فقال : قد أخذتني مني بيعاً بصداقك ، وقالت : بل أخذته منك هبة ، فالقول قوله مع يمينه ، ويحلف على البيع ، وترد العبد إن كان حياً أو قيمته إن كان ميتاً . ولو تصادقا أن الصداق ألف ، فدفعت إليها ألفين ، فقال : ألف صداق وألف وديعة ، وقالت : ألف صداق وألف هدية ، فالقول قوله مع يمينه ، وله عندها ألف وديعة ، وإذا أقرت أن قد قبضت منه شيئاً فقد أقرت بما له ، وادعت ملكه بغير ما قال ، فالقول قوله في ماله .

قال : وإذا نكح الصغيرة أو الكبيرة البكر التي يلي أبوها بضعهما ومالهما ، فدفعت إلى أبيهما صداقهما ، فهو براءة له من الصداق . وهكذا الثيب التي يلي أبوها مالها ، وهكذا إذا دفع صداقها إلى من يلي مالها من غير الآباء فهو براءة له من الصداق ، / وإذا دفع ذلك إلى الأب لابنته الثيب (٤) التي تلي نفسها ، أو البكر الرشيدة البالغة التي تلي مالها دون أبيها ، أو إلى أحد من الأولياء لا يلي المال ، فلا براءة له من صداقها ، والصداق لازم بحاله ، ويتبع من دفع (٥) إليه بالصداق بما دفع إليه ، وإذا وكلت المرأة التي تلي مالها رجلاً من كان يدفع صداقها إليه ، فدفعه إليه الزوج فهو برئ منه .

١/٣٦٢  
ص

### [ ١٠ ] الشرط في النكاح

قال الشافعي رحمة الله عليه : وإذا عقد الرجل النكاح على البكر أو الثيب التي تلي مال نفسها ، أو لا تليها ، فإذا نكحها في النكاح غير إذنها في الصداق . فلو نكحها بألف على أن لأبيها ألفاً فالنكاح ثابت ، ولها / مهر مثلها ، كان أقل من ألف أو أكثر من ألفين ، من قبل أنه نكاح جائز عقد فيه صداق فاسد وجب في أصل العقد ليس من العقد ، ولا يجب بالعقد ما لم يجعله الزوج للمرأة ، فيكون صداقاً لها . فإذا أعطاه الأب فإنما أعطاه بحق غيره ، فلا يكون له أن يأخذ بحق غيره ، وليس بهبة ، ولو كان هبة (٦) لم تجز إلا

١/٩١  
ج

(١) في (ب) : « دفعت إليها خمسمائة » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) في (ب) : « أو قامت » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) في (ج ، ص) : « أعطيتها » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) « الثيب » : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) في (ب) : « دفعه » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٦) في (ج) : « ولو كان هبة » ، وفي (ص) : « ولو كان لها هبة » وما أثبتناه من (ب) .

مقبوضة ، وليس للمرأة إلا مهر مثلها . ولو كانت البنت ثيباً أو بكرأ بالغاً ، فرضيت قبل النكاح أن ينكحها بألفين على أن يعطى أباهما أو أخاهما منهما ألفاً ، كان النكاح جائزاً ، وكان هذا توكيلاً منها لأبيها بالألف التى أمرت بدفعها إليه ، وكانت الألفان لها ، ولها الخيار فى أن تعطىها أباهما وأخاهما هبة لهما ، أو منعها (١) لهما ؛ لأنها هبة لم تقبض ، أو وكالة بقبض ألف ، فىكون لها الرجعة فى الوكالة . وإنما فرقت بين البكر والثيب إذا كانتا يلبان أموالهما أو لا يلبانها ، أن التى تلى مالها بمنها يجوز لها ما صنعت فى مالها (٢) من توكيل وهبة . ألا ترى أن رجلاً لو باع من رجل عبداً بألف على أن يعطيه خمسمائة ، وآخر خمسمائة ، كان جائزاً ، وكانت الخمسمائة إحالة منه للأخر بها ، أو وكالة ؟ والبكر الصغيرة والثيب التى لا تلى مالها لا يجوز لها فى مالها ما صنعت .

قال : ولو انعقدت عقدة النكاح بأمر التى تلى أمرها بمهر رضيته ، ثم شرط لها بعد عقدة النكاح شيئاً ، كان له الرجوع فيه ، وكان الوفاء به أحسن لو رضيت ، ولو كان هذا فى التى لا تلى مالها كان هكذا ، إلا أنه إن كان نقص التى لا تلى مالها شيئاً من مهر مثلها بلغ بها مهر مثلها . ولو حابى أبو التى لا تلى مالها فى مهرها ، أو وضع منه ، كان على زوجها أن يلحقها بمهر مثلها ، ولا يرجع به على الأب ، وكان وضع الأب من مهرها باطلاً ، كما يكون هبته مالها سوى المهر باطلاً ، وهكذا سائر الأولياء ، وهكذا لو كانت تلى مالها فكان ما صنع بغير أمرها .

ولو نكح بكرأ أو ثيباً بأمرها على ألف على أن لها أن تخرج متى شاءت من منزله ، وعلى ألا يخرجها (٣) من بلدها ، وعلى ألا ينكح عليها ، ولا يتسرى عليها ، أو أى شرط ما شرطته عليه بما (٤) كان له إذا انعقد النكاح أن يفعله ويمنعها منه ، فالنكاح جائز ، والشرط باطل . وإن كان انتقصها بالشرط شيئاً من مهر مثلها فلها مهر مثلها ، وإن كان لم ينقصها من مهر مثلها بالشرط ، أو كان قد زادها عليه وزادها على الشرط أبطلت الشرط ولم أجعل لها الزيادة على مهر مثلها ولم يزددها على مهر مثلها لفساد عقد المهر بالشرط الذى دخل معه . ألا ترى لو أن رجلاً اشترى عبداً بمائة دينار وزق خمر ، فرضى رب العبد أن يأخذ المائة ويبطل الزق الخمر ، لم يكن ذلك له ؛ لأن الثمن انعقد على ما يجوز ،

(١) فى (ج ، ص) : « أو منعها » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) فى (ج) : « مالهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) فى (ب) : « تخرج » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٤) فى (ج) : « فما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

وعلى ما لا يجوز (١) فبطل ما لا يجوز وما يجوز ، وكان له قيمة العبد إن مات في يدي المشتري .

ولو أصدقها ألفاً على ألا ينفق عليها ، أو على ألا يقسم لها ، أو على أنه في حل عما صنع بها ، كان الشرط باطلاً ، وكان له إن كان صداق مثلها / أقل من الألف أن يرجع عليها حتى يصيرها إلى صداق مثلها ؛ لأنها شرطت له ما ليس له ، فزادها مما طرح عن نفسه من حقها ، فأبطلت حصة الزيادة من مهرها ورددتها إلى مهر مثلها .

فإن قال قائل : فلم لا تجيز عليه ما شرط لها وعليها ما شرطت له ؟ قيل : رددت شرطهما إذ أبطل به ما جعل الله لكل واحد ، ثم ما جعل النبي ﷺ .

[ ٢٢٧٦ ] وبأن رسول الله ﷺ قال : « ما بال رجال يشترطون شروطاً / ليست في كتاب الله تعالى؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، ولو كان مائة شرط، قضاء الله أحق وشرطه أوثق ، فإنما الولاء لمن أعتق » ، فأبطل رسول الله ﷺ كل شرط ليس في كتاب الله جل ثناؤه، إذا كان في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ خلافه .

فإن قال قائل : ما الشرط للرجل على المرأة ، والمرأة على الرجل ، مما يبطله بالشرط خلاف لكتاب الله أو السنة ، أو أمر اجتمع الناس عليه ؟ قيل له - إن شاء الله تعالى : أحل الله عز وجل للرجل أن ينكح أربعاً وما ملكت يمينه ، فإذا شرطت عليه ألا ينكح ولا يتسرى حَظَرَتْ عليه ما وسع الله تعالى عليه .

[ ٢٢٧٧ ] وقال رسول الله ﷺ : « لا يحل للمرأة أن تصوم يوماً تطوعاً وزوجها شاهد إلا بإذنه » . فجعل له منعها ما يقربها إلى الله إذا لم يكن فرضاً عليها لعظيم حقه

(١) « وعلى ما لا يجوز » : سقط من ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ) .

[ ٢٢٧٦ ] سبق برقم [ ١٧٥٦ ] في كتاب الفرائض باب الموارث ، وخرج هناك ، كما رواه الشافعي مسنداً عن مالك في كتاب الوصايا - باب الولاء والخلف ، رقم [ ١٨٠٨ ] .

[ ٢٢٧٧ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٤ / ٣٠٥ ) كتاب الصيام - باب صيام المرأة بغير إذن زوجها - عن معمر ، عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا تصومن امرأة تطوعاً وبعلمها شاهد إلا بإذنه » .

\* خ : ( ٣ / ٣٨٧ ) ( ٦٧ ) كتاب النكاح - ( ٨٤ ) باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً - من طريق معمر به . ( رقم ٥١٩٢ ) .

\* م : ( ٢ / ٧١١ ) ( ١٢ ) كتاب الزكاة - ( ٢٦ ) باب ما أتفق العبد من مال مولاه - عن معمر به . ( رقم ١٠٢٦ / ٨٤ ) .

\* صحيفة همام بن منبه : ( ص ٣٢٦ - ٣٢٧ رقم ٧٦ ) وانظر مزيداً من التخريج فيه .

عليها ، وأوجب الله عز وجل له الفضيلة عليها (١) ، ولم يختلف أحد علمته في أن له أن يخرجها من بلد إلى بلد ويمنعها من الخروج ، فإذا شرطت عليه ألا يمنعه من الخروج ولا يخرجها شرطت عليه إبطال ما له عليها ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ [ النساء ] ، فدل كتاب الله تعالى على أن على الرجل أن يعول امرأته ، ودلت عليه السنة ، فإذا شرط عليها ألا ينفق عليها أبطل ما جعل لها ، وأمر بعشرتها بالمعروف ، ولم يبح له ضربها إلا بحال ، فإذا شرط عليها أن له أن يعاشرها كيف شاء ، وأن لا شيء عليه فيما نال منها فقد شرط أن له أن يأتي منها ما ليس له ، فبهذا أبطلنا هذه الشروط وما في معناها ، وجعلنا لها مهر مثلها . فإن قال قائل :

[ ٢٢٧٨ ] فقد يروى عن النبي ﷺ أنه قال : « إن أحق ما وفيتم به من الشروط ما استحلتتم به الفروج » ، فهكذا نقول في سنة النبي (٢) ﷺ : إنه إنما يوفى من الشروط ما يبين أنه جائز ، ولم (٣) تدل سنة رسول الله ﷺ على أنه غير (٤) جائز .

[ ٢٢٧٩ ] وقد يروى عنه عليه الصلاة والسلام : « المسلمون على شروطهم إلا

(١) في (جـ) : « وأوجب الفضيلة عليها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) في (ب) : « رسول الله » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص) .

(٣) في (جـ) : « وإن » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) « غير » : ساقطة من (جـ) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

[ ٢٢٧٨ ] \* خ : ( ٢ / ٢٧٦ ) ( ٥٤ ) كتاب الشروط - ( ٦ ) باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح - عن عبد الله بن يوسف ، عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، عن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أحق الشروط أن توفوا بها ما استحلتتم به الفروج » . ( رقم ٢٧٢١ ) .

[ ٢٢٧٩ ] \* د : ( ٤ / ١٩ ، ٢٠ ) ( ١٨ ) كتاب الأقضية - ( ١٢ ) باب في الصلح ( رقم ٣٥٩٤ ) - من طريق كثير بن زيد ، عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الصلح جائز بين المسلمين » . وزاد بعضهم : « إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » . وزاد بعضهم : وقال رسول الله ﷺ : « المسلمون على شروطهم » .

\* المتفق لابن الجارود : ( ص ٢٦٩ رقم ٦٣٧ ) أبواب القضاء في البيوع - من طريق كثير به . ولفظه : « المسلمون على شروطهم ما وافق الحق منها » .

وقد رواه البخاري تعليقاً جازماً به ( ٢ / ١٣٥ - ٢٧ كتاب الإجارة - ١٤ باب أجر السمسة ) .

\* المستدرک : ( ٢ / ٤٩ ) كتاب البيوع ( رقم ٢٣٠٩ ) - من طريق كثير بن زيد به .

وقال الحاكم : رواة هذا الحديث مدنيون ، ولم يخرجاه ، وهذا أصل في الكتاب .

وقال الذهبي : لم يصححه - أي لم يصححه الحاكم بهذا الكلام - وكثير ضعفه النسائي ومشاها غيره .

وانظر مزيداً من تخريجه في رقم [ ١٧٥٦ ] وإرواء الغليل ( ٥ / ١٤٢ رقم ١٣٠٣ ) ، وكشف

الحفاه ( ٢ / ٢٠٩ رقم ٢٣٠٢ ) ، وفتح الباري ( ٤ / ٤٥١ ، ٤٥٢ ) .

شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً ، ومفسر حديثه يدل على جملته .

### [ ١١ ] ما جاء في عفو المهر

قال الشافعي رحمته الله : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ (١) الآية [ البقرة : ٢٣٧ ] .

قال الشافعي رحمه الله : فجعل الله تعالى للمرأة فيما أوجب لها من نصف المهر أن تعفو ، وجعل للذي يلي عقدة النكاح أن يعفو ، وذلك أن يتم لها الصداق فيدفعه إن (٢) لم يكن دفعه كاملاً ، ولا يرجع بنصفه إن كان دفعه ، وبين عندى فى الآية أن الذى بيده عقدة النكاح الزوج ، وذلك أنه إنما يعفوه / من له ما يعفوه ، فلما ذكر الله عز وجل عفوها مما ملكت من نصف المهر أشبه أن يكون ذكر عفوها لما له من جنس نصف المهر ، والله تعالى أعلم . وحض الله تعالى على العفو والفضل فقال عز وجل : ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٣٧ ] .

١/٩٢  
ج

[ ٢٢٨٠ ] وبلغنا عن على بن أبى طالب عليه السلام أنه قال : الذى بيده عقدة النكاح الزوج .

[ ٢٢٨١ ] قال الشافعي رحمه الله عليه : وأخبرنا ابن أبى فديك ، أخبرنا سعيد بن

(١) بقية الآية الكريمة : ﴿ فَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ .  
(٢) فى (ج) : « أو » ، وما أئبتاه من (ب ، ص) .

[٢٢٨٠] \* مصنف ابن أبى شيبة : ( ٣ / ٥٤٥ ) كتاب النكاح - ( ١٣٩ ) فى قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ

الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ عن ابن علقمة ووكيع ، عن جرير بن حازم ، عن عيسى بن عاصم ، عن على قال : الزوج .

\* السنن الكبرى للبيهقي : ( ٧ / ٢٥١ ) كتاب الصداق - باب من قال الذى بيده عقدة النكاح : الزوج -

من باب عفو المهر - من طريق جرير بن حازم ، عن عيسى بن عاصم ، عن شريح قال : سألتى على رضي الله عنه عن الذى بيده عقدة النكاح ، قال : قلت : هو الولي . قال : لا ، بل هو الزوج .

[٢٢٨١] \* السنن الكبرى للبيهقي : ( ٧ / ٢٥١ ) كتاب الصداق - باب من قال الذى بيده عقدة النكاح : الزوج -

من طريق عبد الوهاب بن عطاء ، عن محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة أن جبير بن مطعم تزوج امرأة من بنى نصر ، فسمى لها صداقاً ، ثم طلقها من قبل أن يدخل بها ؛ فقرأ هذه الآية : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ قال : أنا أحق بالعفو منها ، فسلم إليها صداقها .

\* وفى المعرفة : ( ٥ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ) روى عن الشافعي قوله : قال الله تبارك وتعالى فى سياق الآية :

﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ .

سالم ، عن عبد الله بن جعفر بن المُسَوَّر ، عن واصل بن أبي سعيد ، عن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعَم ، عن أبيه : أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى طلقها ، فأرسل إليها بالصداق تاماً ، فقيل له في ذلك ، فقال (١) : أنا أولى بالعفو .

[ ٢٢٨٢ ] أخبرنا عبد الوهاب ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، قال : الذي بيده عقدة النكاح الزوج .

[ ٢٢٨٣ ] أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جُرَيْج (٢) ، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ ، عن

(١) في ذلك فقال : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) في (ج) : « عن ابن أبي جريج » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

قال : وأخبرنا أن جبیر بن مطعم دخل على سعد يعود فبشر سعد بجارية ، فعرضها على جبیر ، فقبلها ، فزوجه إيها ، فطلقها ، وأرسل إليه بالمهر تاماً ، فقيل له : ما دعاك إلى هذا ؟ فقال : عرض على ابنته ، فكرهت أن أردما ، وكانت صبية فطلقتها ، قيل : فلماذا عليك نصف المهر . قال : فأين قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ فأننا أحق بالفضل .  
وروي هذا عن نافع بن جبیر .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٢٨٤ - ٢٨٥ - رقم ١٠٨٦٢ ) كتاب النكاح - باب ﴿ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ - عن معمر ، عن صالح بن كيسان : أن نافع بن جبیر تزوج امرأة ، فطلقها قبل أن يبنى بها ، فأكمل لها الصداق ، وتناول ﴿ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ يعني الزوج ، قال معمر : ﴿ إِلَّا أَنْ يَفْضُونَ ﴾ يعني النساء في قول كلهم ؛ من قال : هو الزوج ، ومن قال : هو الولي ، ويقولون : يعفون ، فيترك النكاح .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٣ / ٥٤٤ ) كتاب النكاح - ( ١٣٩ ) في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَفْضُونَ أَوْ يَفْعُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ - عن ابن إدريس ، عن محمد بن حرب : أن نافع بن جبیر طلق امرأته قبل أن يدخل بها ، فأتم لها الصداق ، وقال : أنا أحق بالعفو .

[ ٢٢٨٢ ] هكذا في المخطوط والمطبوع : « عن ابن سيرين قال : الذي بيده عقدة النكاح الزوج » . وربما كان هناك سقط في هذه الرواية ، والصواب : « عن ابن سيرين ، عن شريح قال ... » .  
هكذا في رواية الشافعي عند البيهقي في المعرفة بهذا الإسناد ( ٥ / ٣٩٧ ) .

وهي كذلك في المُصَنِّفَيْنِ ، وعند البيهقي في الكبرى :

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٢٨٤ رقم ١٠٨٥٩ ) الموضوع السابق - عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن شريح قال : هو الزوج .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٣ / ٥٤٤ رقم ١٦٩٧٥ ) عن ابن عُلَيَّةَ ، عن أيوب ، عن ابن سيرين قال : قال شريح : هو الزوج [ الموضوع السابق ] .

\* السنن الكبرى للبيهقي : ( ٧ / ٢٥١ ) كتاب الصداق - باب من قال : الذي بيده عقدة النكاح : الزوج - من طريق يحيى بن أبي طالب ، عن عبد الوهاب بن عطاء الثقفي ، عن ابن عون عن ابن سيرين ، عن شريح أنه قال : إلا أن تعفو المرأة فتدع نصف صداقها ، أو يعفو الزوج فيكمل لها صداقها . ( رقم ١٤٤٤٩ ) .

[ ٢٢٨٣ ] \* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٣ / ٥٤٤ ) الموضوع السابق - عن ابن عُلَيَّةَ ، عن ابن جريج به . =

سعيد بن جبير : أنه قال : الذي بيده عقدة النكاح الزوج .

[ ٢٢٨٤ ] أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج : أنه بلغه عن ابن المسيب أنه قال : هو (١)

الزوج .

قال الشافعي رحمته الله : والمخاطبون بأن يعفون فيجوز عفوهم - والله تعالى أعلم - الأحرار ، وذلك أن العبيد لا يملكون شيئاً ، فلو كانت أمة عند حر فعفت له عن بعض المهر أو المهر لم يجز عفوها ، وذلك أنها لا تملك شيئاً ، وإنما يملك مولاهما ما ملك بسببها ، ولو عفا المولى جاز ، وكذلك العبد إن عفا المهر كله وله أن يرجع بنصفه لم يجز عفو ، وإذا عفا مولاه جاز عفو ؛ لأن مولاه المالك للمال .

قال الشافعي رحمه الله : فأما أبو البكر / يعفو عن نصف المهر فلا يجوز ذلك له ؛ من قيل أنه عفا عما لا يملك ، وما يملكه تملكه ابته . ألا ترى أنه لو وهب مالا لبتته غير الصداق لم تجز هبته ، فكذلك إذا وهب الصداق لم تجز هبته ؛ لأنه مال من مالها . وكذلك أبو الزوج لو كان الزوج محجوراً عليه ، فعفا عن نصف المهر الذي له أن يرجع به ، لم يجز عفو أبيه ؛ لأنه مال من ماله يهبه ، وليس له هبة ماله .

(١) « هو » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .

( رقم ١٦٩٧٦ ) . =

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٢٨٤ ) الموضع السابق - عن ابن جريج ، قال : أخبرني عكرمة بن خالد أن سعيد بن جبير قال : هو الزوج ، وقاله مجاهد . ( رقم ١٠٨٥٧ ) .

\* السنن الكبرى للبيهقي : ( ٧ / ٢٥١ ) الموضع السابق - من طريق أبي عوانة عن أبي بشر ، عن طاوس وعطاء وأهل المدينة أنهم قالوا : الذي بيده عقدة النكاح هو الولي ، فأخبرتهم بقول سعيد بن جبير : هو الزوج ، فرجعوا عن قولهم ، فلما قدم سعيد بن جبير قال : أرايتم إن عفا الولي وأبت المرأة ، ما يغنى عفو الولي ؟ أو عفت هي ، وأبى الولي ؟ ما للولي من ذلك ؟ . ( رقم ١٤٤٥٣ ) .

[ ٢٢٨٤ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٢٨٤ ) الموضع السابق - عن معمر ، عن قتادة ، عن ابن المسيب قال : هو الزوج . ( رقم ١٠٨٦٠ ) .

وعن معمر ، عن قتادة قال : أخبرني من أصلق أن ابن المسيب قال : هو الزوج ، فعفوه إنمام الصداق ، وعفوها أن تضع شطرها . ( رقم ١٠٨٦١ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٣ / ٥٤٤ ) الموضع السابق - عن عبيدة ، عن ابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن ابن المسيب : « إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح » قال : الذي بيده عقدة النكاح الزوج ، إن شاءت أن تغفو هي فلا تأخذ من صداقها شيئاً ، وإن شاء ، فهو بينهما نصفين .

\* السنن الكبرى للبيهقي : ( ٧ / ٢٥١ ) الموضع السابق - من طريق سعيد ، عن قتادة ، عن سعيد ابن المسيب : أنه قال : الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج . ( رقم ١٤٤٥٠ ) .

هذا ورواية معمر عن قتادة عند عبد الرزاق تشعر بأن قتادة قد دلسه . والله تعالى أعلم .

قال : ولا يجوز العفو إلا لبالغ حر رشيد يلى مال نفسه ، فإن كان الزوج بالغاً حرّاً محجوراً عليه فدفع الصداق ثم طلقها قبل المسيس ، فعفا نصف المهر الذى له أن يرجع ، كان عفوهُ باطلاً ، كما تكون هبة ماله سوى الصداق . وكذلك لو كانت المرأة بكراً لا يجوز لها هبة مالها ، ولا لأوليائها هبة أموالها ، ولو كانت بكراً بالغه رشيدة غير محجور عليها فعفت جاز عفوها ، إنما ينظر فى هذا إلى من يجوز أمره فى ماله ، وأجيز عفوهُ ، وأرد عفو من لا يجوز أمره فى ماله ، والعفو هبة كما وصفت ، وهو إبراء . فإذا لم تقبض المرأة شيئاً من صداقها فعفته جاز عفوها ؛ لأنه قابض لما عليه ، فيبرأ (١) منه .

ولو قبضت الصداق أو نصفه ، فقالت : قد عفوت لك عما أصدقنتى ، فإن ردت عليه (٢) جاز العفو ، وإن لم ترده حتى ترجع فيه كان لها الرجوع ؛ لأنه غير قابض ما وهبته له ، ولا معنى لبراءتها إياه من شيء ليس لها عليه . ولو كانت على التمام على عفوهُ فهلك فى يدها لم يكن عليها غرمه ، إلا أن تشاء . ولو ماتت قبل تدفعه إليه لم يكن على ورثتها أن يعطوه إياه ، وكان مالا من مالها يرثونه .

قال : وما كان فى يد كل واحد منهما فعفا الذى هو له (٣) كان عفوهُ جائزاً ، وما لم يكن له فى يده فعفا له الذى هو له (٤) فهو بالخيار فى إتمامه ، والرجعة / فيه ، وحبسه ، وإتمامه ، ودفعه أحب إلى من حبسه . وكل عطية لا تجب على أحد فهى بفضل وكلها محمود مرغوب فيه ، والفضل فى المهر ؛ لأنه منصوص حرض الله تعالى عليه .

قال : وإذا نكح الرجل المرأة بصداق فوهبته له قبل القبض أو بعده ، أو قبل الطلاق أو بعده (٥) ، فذلك كله سواء ، والهبة جائزة . وإن كانت الهبة قبل الطلاق ثم طلقها ، فأراد أن يرجع عليها بنصف الصداق ، فلا يجوز فيها إلا واحد من قولين :

أحدهما (٦) : أن يكون العفو إبراء له مما لها عليه ، فلا يرجع عليها بشيء قد ملكه عليها ، (٧) ومن قال هذا قال : لم يجب عليها (٨) شيء إلا من قبلي ما كان لها عليه بإيرائه منه قبل القبض ، أو بعد القبض ، والدفع إليه .

(١) فى (ص) : « فميراً » ، وفى (ج) : « مبراً » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) فى (ب) : « إليه » ، وما أثبتناه من (ج) ، ص .

(٣ - ٤) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب) ، ص .

(٥) « أو قبل الطلاق أو بعده » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب) ، ص .

(٦) « أحدهما » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب) ، ص .

(٧ - ٨) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب) ، ص .

**والثاني :** أن له أن يرجع عليها بنصفه ؛ كان عفوها قبل القبض ، أو بعد القبض ، والدفع إليه ، وذلك أنه قد ملكه عليها بغير الوجه الذي وجب لها عليه .

وإذا نكح الرجل المرأة التي يجوز أمرها في مالها بصداق غير مسمى ، أو بصداق فاسد ، فأبرأته من الصداق قبل تقبضه فالبراءة باطل (١) ، من قبل أنها أبرأته (٢) مما لا تعلم كم وجب لها منه . ولو سمي لها مهرأ جائزاً فرضيته ثم أبرأته منه فالبراءة جائزة ، من قبل أنها أبرأته (٣) مما عرفت . ولو سمي لها مهرأ فاسداً فقبضته أو لم تقبضه فأبرأته منه ، أو رده عليه إن كانت قبضته ، كانت البراءة باطلاً (٤) ، وترده بكل حال ، ولها صداق مثلها، فإذا علمته فأبرأته منه كانت براءتها جائزة . ألا ترى أن رجلاً لو قال لرجل : قد صار لك في يدي مال من وجه، فقال : أنت منه برىء لم يبرأ حتى يعلم المالك المال ؛ لأنه قد يبرئه منه على أنه درهم ، ولا يبرئه لو كان أكثر .

قال : ولو كان المهر صحيحاً معلوماً ولم تقبضه حتى طلقها ، فأبرأته من نصف المهر الذي وجب لها عليه ، كانت البراءة جائزة، ولم يكن لها أن ترجع بشيء بعد البراءة . ولو كانت لم تقبضه ولكنها أحالت عليه ثم أبرأته كانت البراءة باطلاً (٥) ؛ لأنها أبرأته مما ليس لها وما ملكه لغيرها . ولو كانت أحالت عليه بأقل من نصف المهر ثم أبرأته من نصف المهر ، جازت البراءة مما (٦) بقى عليه ، ولم تجز فيما (٧) أحالت به عليه ؛ لأنه خرج (٨) منها إلى غيرها ، فأبرأته مما ليس لها عليه ولا تملكه ، فعلى هذا ، / هذا الباب كله وقياسه .

ب/٣٦٣  
ص

## [ ١٢ ] صداق الشيء بعينه فيوجد معيياً

قال الشافعي رحمته الله : إذا أصدق الرجل المرأة عبداً بعينه فوجدت به عيباً صغيراً أو كبيراً يرد من مثله كالبيوع ، كان لها رده بذلك العيب . وكذلك لو أصدقها إياه سالماً فلم

- (١) في (ب) : « باطلة » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص) .  
 (٢-٣) ما بين الرقمين سقط من (جـ) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .  
 (٤-٥) في (ب) : « باطلة » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص) .  
 (٦) في (جـ) : « فيما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
 (٧) في (ب) : « مما » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص) .  
 (٨) في (ب) : « لأنه قد خرج » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص) .

يدفعه إليها حتى حدث به عيب ، وكذلك كل ما أصدقها إياه فوجدت به عيباً ، أو حدث به في يدي (١) الزوج قبل قبضها إياه عيب ، كان لها رده بالعيب وأخذ معيياً إن شاءت ، فإن أخذته معيياً فلا شيء لها في العيب ، وإن رده رجعت عليه بمهر مثلها ؛ لأنها إنما باعتها بضعها بعيد ، فلما انتقض البيع فيه (٢) باختيارها الرد كان لها مهر مثلها ، كما يكون لها الثمن (٣) ، لو اشترته منه بثمن ، الرجوع بالثمن الذي قبض منها ، وهكذا لو أصدقها إياه ولم تره فاختارت عند رؤيته رده كان الجواب فيها هكذا لا يختلفان .

١/٩٣  
ج

/ قال : وإن أصدقها عبداً لا يملكه ، أو مكاتباً ، أو حراً على أنه عبد له ، أو داراً لغيره ، ثم ملك الدار والعبد فلها في هذا كله مهر مثلها .

قال : وكذلك المكاتب لا يباع والحر لا ثمن له ، فلم يملك واحداً من هذين بحال والعبد لا يملكه والدار ، وقع النكاح ولا سبيل له عليه . ولو سلمه سيده ، أو سلم الدار ، لم يكن لها كما لو باعها عبداً أو داراً لا يملكها ثم سلمها سيدها (٤) ، لم يجز البيع . ولو أصدقها عبداً بصفة جاز الصداق ، وجبرتها إذا جاءها بأقل ما تقع عليه الصفة على قبضه منه .

قال : وهكذا لو أصدقها حنطة أو زيبياً أو خلاً بصفة ، أو إلى أجل كان جائزاً ، وكان عليها إذا جاءها بأقل ما يقع عليه اسم الصفة أن تقبله . ولو قال : أصدقك ملء (٥) هذه الجرّة خلاً والخل غير حاضر لم يجز ، وكان لها مهر مثلها ، كما لو اشترى ملء هذه (٦) الجرّة خلاً والخل غائب لم يجز ؛ من قبل أن الجرّة قد تنكسر فلا يدري كم قدر الخلل ، وإنما يجوز بيع العين ترى ، أو الغائب المكيل ، أو الموزون بمكيل (٧) أو ميزان يدرك علمه ، فيجبر عليه المتبايعان .

قال : ولو أصدقها جراراً فقال : هذه مملوءة خلاً ، فنكحته على الجرار بما فيها ، أو على ما في الجرّة ، فإذا فيها خل (٨) كان لها الخيار إذا رأته واقياً أو ناقصاً ؛ لأنها لم تره ،

(١) في (ب) : « يد » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) « فيه » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٣) « الثمن » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ج ، ص) .

(٤) في (ب) : « مالكةا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٥) في (ب) : « أصدقك ملء » ، وفي (ج) : « أصدقك على » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٦) « هذه » : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) في (ب) : « بمكيل » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٨) في (ج ، ص) : « الجر فإذا فيه خل » ، وما أثبتناه من (ب) .

فإن اختارته فهو لها إن ثبت حديث خيار الرؤية ، وإن اختارت رده فلها عليه مهر مثلها .  
ولو وجدته خمراً رجعت عليه بمهر مثلها ؛ لأنه لا يكون لها أن تملك الخمر ، وهذا بيع  
عين لا تحل ، كما لو أصدقها خمراً كان لها مهر مثلها .

قال : ولو أصدقها داراً لم ترها على أنها بالخيار فيما أصدقها إن شاءت أخذته وإن  
شاءت رده ، أو شرط الخيار لنفسه ، كان النكاح جائزاً ؛ لأن الخيار إنما هو في الصداق  
لا في النكاح ، وكان لها مهر مثلها ، ولم يكن لها أن تملك العبد ولا الدار . ولو  
اصطلحا بعد (١) على العبد والدار، لم يجز الصلح حتى يعلم كم مهر مثلها ، فتأخذه به ،  
أو ترضى أن يفرض لها مهراً فتأخذ بالفرض ، لا بقيمة مهر مثلها الذي لا تعرفه ؛ لأنه لا  
يجوز البيع إلا بثمن يعرفه البائع والمشتري معاً ، لا أحدهما دون الآخر ، ولا يشبه هذا  
أن تنكحه بعبد (٢) نكاحاً صحيحاً فيهلك العبد ؛ لأن العقد وقع وليس لها مهر مثلها ،  
فيكون العبد مبيعاً به مجهولاً ، وإنما وقع بالعقد (٣) وليس لها غيره إذا صح ملكه .

قال : ولو أصدقها عبداً فقبضته فوجدت به عيباً وحدث به عندها عيب ، لم يكن  
لها رده إلا أن يشاء الزوج أن يأخذه بالعيب الذي حدث به عندها ، ولا يكون له في  
العيب الحادث عندها شيء ، ولها أن ترجع عليه بما نقصه العيب ، وكذلك لو أعتقته أو  
كاتبته رجعت عليه بما نقصه العيب .

(١) في (ج) : « بعيد » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) في (ج) : « بعد » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) في (ب) : « بالعبد » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .